Alive PDF Merger: Order full version from www.alivemedia.net to remove this watermark!

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــوم السياسية

قسم علوم السياسية

رقم: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

ميدان: الحقـــوق و العلـــوم السياسية

فرع: علوم سياسية

تخصص: استراتيجية وعلاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـي

إعداد الطالب(ة): بن مرزوق العيد

تحت عنوان

أثـــر التـهديـدات البـيئيـــة عـلى الأمـــن الإنســـاني فـــي إفـــريـقـيا

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ(ة)	فتح الله رحموني	جامعة المسيلة	رئيسـا
اسم ولقب الاستاذ(ة)	د. بوضياف محمد	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
اسم ولقب الاستاذ (ة)	طيايبة سعـــد	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017

إهـــــــداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين

وإلى جميع أفراد العائلة

وإلى جميع أصدقائي

وجميع زملائي في الدراسة

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

العيد

شكر وعرفان

أود أن أتقدم بأسمى العرفان وعبارات الشكر إلى الأستاذ المشرف "محمد بوضياف" لقبوله الإشراف على هذا البحث

كما أتقدم بأرقى معاني التقدير إلى جميع أساتذة قسم العلوم سياسية بجامعة محمد بوضياف

كما أشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل

مـــقدمة

شـهدت العلاقـات الدوليـة بعـد الحـرب البـاردة، تحـولات كبـرى بحيـث حصـلت مرجعيـات أساسية لكل من فمهوم الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه النظام الدولي والدول والجمعات والأفراد.

بالإضافة إلى تراجع العامل العسكري أمام تصاعد عوامل أخرى كالعامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، حيث رافق هذا التطور ظهور تهديدات أمنية جديدة مختلفة الطبيعة، والتي تميزت بكونها غامضة المعالم غير عسكرية وفجائية لا يمكن التنبؤ بها، مثل الجريمة المنظمة، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، التلوث البيئي، الكوارث الطبيعية، الأوبئة، الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية...إلـخ

وبالتالي في ظل هذه التغيرات ظهر مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم شامل يعير عن جميع الشواغل الأمنية في ظل التهديدات الجديدة التي ظهرت بعد الحرب الباردة، سواء اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية أو بيئية، وكتعبير أيضا عن الإنسان كفرد، لأنه هو الهدف والمقصود بالأمن.

ركزت النقاشات الأكاديمية في حقل الدراسات الأمنية حول قضايا البيئية بالمراحل الجديدة للتحول واتساع مفهوم الأمن من جهة وتعمقه من جهة أخرى وتقديم المشاكل البيئية كخطر حقيقي مستقبلي يهدد حياة الإنسان على الكرة الأرضية دون تمييز أو حدود.

وتعد المشاكل البيئية في القارة الإفريقية من بين القضايا الأساسية والحساسة المطروحة في أجندات سياسة الدول الإفريقية، نظرا لحساسيتها من جهة ولأنها تزيد من تعقيد وحدة الوضع من جهة أخرى وبالتالي تضاعف من الأزمات التي يعرفها الوضع الإنساني في القارة الإفريقية، كالفقر، التزايد السكاني، والتوسع لعمراني الفوضوي على حساب الأراضي الصالحة لزراعة، بالإضافة إلى البنية التحتية الهشة وكذا عدم الاستقرار لسياسي، الأمراض...إلــخ.

وبالتالي كل هذه العوامل تساهم بصورة أو بأخرى في تأزم وتدهور الوضع البيئي الراهن في إفريقيا والذي له أثار سلبية تمس الكائنات الحية والإنسان في جميع مجال حياته اليومية.

وعليه تعد التهديدات البيئية كضربة قاضية، تهدد سبل العيش وتضعف الأمن الإنساني خاصة في إفريقيا بوجه خاص لأنها خرجت من نفق الاستعمار العسكري لتجد نفسها أمام تهديدات أخرى أكثر غموض وفتك وهذا ما يجعل دول القارة في اختبار حقيقي ملـيء

بالتحديات والمفاجئات التي تساهم في ظاهرة التخلف وتدهور الوضع الإنساني في جميع جوانب الحياة.

أهمية الموضوع:

لا يخلو أي موضوع من قيمة جوهرية تتمخض عن أهمية الظاهرة التي يحاول الباحث دراستها واكتشاف أسرارها والقوانين التي تسير وفقها هذه الظاهرة، وبالتالي للموضوع أهميتين نذكرهما كالاتي:

- **الأهمية العلمية:** تكمن هذه الأهمية في إثراء الرصيد المعرفي حول مفهوم الأمن واتساع دائرته بالإضافة إلى تطوره ومعرفة مختلف الجهود التي تقدمها الأوساط الأكاديمية والباحثين في مجال الأمن البيئي بصفة خاصة والأمن بصفة عامة.
- **الأهمية العملية:** أما الجانب الثاني للأهمية والذي يتمثل في الأهمية العملية فتكمن في الحلول والإجراءات التي تقدمها مختلف الأطراف على الصعيد العالمي أو المستوى الإقليمي لاحتواء ومواجهة هذا الخطر في الواقع قبل الخروج عن السيطرة والتسبب بكوارث عظيمة على الإنسان وحياته في هذا الكوكب.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن حصر أسباب اختيار الموضوع في أسباب ذاتية وأسباب موضوعية نطرحها كالاتي:

- **الأسباب الموضوعية:** من بين هذه الأسباب، مواكبة تطور وتوسع مفهوم الأمن بالإضافة، إلى أن معظم الدراسات ركزت على الجانب القانوني للقضايا التي تتعلق بالبيئة، دون التطرق إلى الأطر النظرية التي اهتمت هي الأخر بدراسة التهديدات الأمنية بما فيها التهديدات البيئية كجزء من المجال الامني.
- **الأسباب الذاتية:** تكمن هذه الأسباب في الرغبة الشخصية لدراسة موضوع الأمن البيئي باعتباره موضوع يندرج تحت مظلة الدراسات الأمنية والتي تعتبر حقل لا يقل أهمية عن باقي الفروع التي تنتمي إلى حقل العلاقات الدولية.

الدراسات السابقة:

اعتمدنا في هذه هذا البحث على مجموعة من المراجع نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر:

كتاب من تحرير" نيلمان وآخرون" تقييم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعنوان" أزمة الجريمة البيئية–تهديدات التنمية المستدامة من استغلال الحياة البرية وموار الغابات والإتجار بها" يحتوي على 108 صفحة،2014، النرويج.

بالإضافة إلى مذكرة ماجستير لـ : وهيبة تباني ،تحت عنوان «الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي–دراسة حالة ظاهرة الإرهاب"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص –دراسات متوسطية ومغاربية/الأمن والتعاون–تحتوي على 210صفحة، موضوعي يندرج ضمن الفصل الأول المبحث الأول.

بالإضافة إلى اتفاقية التنوع البيولوجي تحت عنوان «التنوع البيولوجي هو حياتنا"، السنة الدولية لتنوه البيولوجي،2010.

بالإضافة إلى بحث من إعداد، نعيم سلمان بارود بعنوان" تلوث الهواء ومصادره وأضراره"، منشور في مجلة جامعة الأزهر، المجلد 9، العدد2، سنة2007.

إشكالية الدراسة:

في ظل التدهور الذي تعرفه قارة إفريقيا من جراء الأخطار الأمنية المتنوعة إلى جانب التهديدات البيئية التي تعرفها القارة في محيطها الطبيعي، وهذا ما يزيد من تعقيد وتأزمن الأوضاع في القارة الذي ينعكس بالسلب على الإنسان وأمنه ،لأنه يمس جميع القطاعات سوآءا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية...إلخ، وبالتالي على ضوء هذا التمهيد البسيط نطرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في إفريقيا؟

كما تندر تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية نطرحها كالاتي:

الأسئلـــة الفرعيـة:

1. كيف ساهمت التهديدات البيئية في توسيع مفهوم الأمن؟
2. ماهي مظاهر تأثير التهديدات البيئية على مختلف أبعاد الأمن في القارة الإفريقية؟
3. ماهي الاستراتيجيات التي اعتمدتها دول إفريقيا لمواجهة هذه التهديدات؟

الفــرضيــات:

كلما ازدادت التأثيرات أو التهديدات البيئية المتنوعة على القارة الإفريقية، كلما تدهور الوضع الإنساني في المنطقة وزادت الوضع تأزما وساهمت في التخلف والركود.

كلما نسقت الدول الإفريقية جهودها على المستوى الإقليمي والتعاون وتنسق مع مختلف الهيئات على المستوى العالمي، وبإرادة سياسية حقيقية لمواجهة هذه الأخطار كلما زاد فرص نجاح تحقيق مبادئ الأمن الإنساني وتحسين ظروف الحياة للأفراد في القارة.

تقســيم الــدراســة:

للإجابة على الإشكالية بشكل منهجي منظم ارتئينا وضع ما يناسبها في الخطة التي سنطرحها الأن مع تبرير لها، معتمدين على طريقة الفصل وثم تأتي تحته مباحث ثم مطالب

الفصل الأول: عبارة عن فصل مفاهيمي ونظري للدراسة، لأنه في معالجة أي موضوع يحتاج منا إلى التعريف بمختلف المفاهيم الأساسية للموضوع بالإضافة إلى الإطار النظري الذي يعتبر في غاية الأهمية لتحليل الظواهر وعليه يندرج تحت هذا الفصل ثلاثة مباحث، كل مبحث يندرج تحته مجموعة من الطالب، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الأمن، بالإضافة إلى أهم المقاربات المفسرة له في النظريات الوضعية وما بعد الوضعية

أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مفهوم الأمن البيئي والتهديدات البيئية ليأتي المبحث الثالث الذي تطرقنا فيه إلى مفهوم الأمن الإنساني، خصائصه وأبعاده

الفصل الثاني: من خلا ل هذا الفصل سنحاول الوقوف على أهم التهديدات البيئية وانعكاساتها على الأمن الإنساني في القارة الإفريقية، بالإضافة إلى الجهود العالمية والميكانيزمات الإقليمية لمواجهة هذه التهديدات، التي تعتبر في غاية الخطورة على الأنسان ومحيطه الذي يعيش فيه، كما يحتوي أيضا على ثلاثة مباحث.

حيث خصصنا المبحث الأول، لمظاهر تأثير التهديدات البيئية على الإنسان في إفريقيا، أما المبحث الثاني فيدور محتواه حول مختلف الجهود الأليات على الصعيد العالمي وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، وأخير المبحث الثالث الذي تحدثنا فيه على أهم الأليات الإفريقية لتصدي إلى هذه التهديدات من جهة ومن جهة ثانية هي موضوع هذه الدراسة البسيطة.

صـعوبات الدراسـة: من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث البسيط هي: نقص المراجع باللغة العربية التي تتعلق مضامينها بالبيئية في إفريقيا بالإضافة القيود المنهجية التي فرضتها الإدارة، خاصة فيما يتعلق بعدم تجاوز 60 صفحة.

المقاربات المنهجية:

فرضت طبيعة الموضوع توظيف جملة من المناهج التي تتراوح بين:

المنهج الوصفي:

يقوم هذا المنهج على وصف الوضع القائم في إفريقيا، وتحديد خصائص ظاهرة تهديدات البيئية في المنطقة بالإضافة إلى وصف طبيعة ونوعية العلاقة بين متغير الأمن الانساني وتهديدات البيئية، من خلال جمع البيانات الوصفية حول أنواع التهديدات البيئية في إفريقيا.

المنهج التحليلي:

يعتمد هذا المنهج على تحليل وتفسير المعطيات والبيانات التي تتعلق بالتهديدات البيئية ومسألة الأمن الإنساني في إفريقيا.

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف التهديدات البيئية في القارة الإفريقية بالإضافة إلى التركيز في الجانب النظري على أهم المقاربات النظرية المفسرة لكل من مفهوم الأمن والأمن البيئي، وتم إبراز مدى أهمية البعد البيئي في الدراسات الأمنية، وانطلاقا للمعطيات هذه الدراسة يقودن إلى القول إنه حقيقة، الأمن الإنساني في إفريقيا يتعرض إلى تهديدات وتحديات واسعة، وهذه الأخير تبقى عالمية الأسباب والحلول، خاصة فظل غياب الحدود الجغرافية التي تتميز بها التهديدات البيئية.

Study Summary:

The study amis to highlight the various environmental threats in the Africain continent

In addition to focusing on theoretical aspects of the most important theoretical approaches to the concept of security and environmental security, the importance of the environmental dimension in security studies was highlighted, and based on the data this study leads to the saying that it is a fact that human security in Africa is exposed to threats and challenges, Global causes and solutions remain, especially as the absence of geographical boundaries characteristic of environmental threats .remains

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم الأمن

المطلب الأول: تعريف الأمن

أ) لغـــة: الأمن مضاد للخوف والفزع فهو يعني الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقع المكروه.[1]

ويعني الاطمئنان الناتج الوثوق بالغير وبالله ومنه جاء الإيمان، وربط الإسلام الأمن بالإيمان لذلك دعا الله عز وجل عباده إلى الإيمان به ليتحقق لهم الأمن.[2]

ولعل أدفق مفهوم للأمن في القرآن الكريم في قوله تعالى:" فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف".[3]

أما معنى الأمن في معاجم العربية –عربي عربي–فالأمن في لسان العرب الأمان والأمانة بمعنى وقد أمنت فأنا أمن وأمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق ضده التكذيب.[4]

ب) معنـــى الأمـن اصـطلاحا: تباينت الآراء حول مفهوم الأمن على الرغم من شيوع استخدامه، فهولا يختلف عن المعنى اللغوي من الناحية الجوهرية، إلا أنه أخذ أبعاد أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية ومستجداتها.

يعرفه" أولمان" قائلا: على أنه يعتبر أية محاولة للحماية من الأحداث التي تهدد بتحطيم نوعية الحياة لسكان الدولة ومن بين التهديدات عدم القدرة على إشباع الحاجيات الأساسية لاسيما بتعويض البيئية والكوارث الطبيعية"،[5] بحيث نرى أن هذا التعريف يركز على الأمن من

---

[1] محمد عمارة، مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام، القاهرة مصر، مكتبة الإمام البخاري،2009، ص ص9–13.

[2] مسعود كسرى، أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، جامعةالجزائر3

[3] سورة قريش، الأية،3–4

[4] معاجم، معنى أمن في معاجم اللغة العربية، قاموس عربي–عربي، https://www.maajim.com، 2013، تم تصفح الموقع في 19–02–2017.

[5] وهيبة تباني، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي (دراسة حالة الإرهاب)؛ مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص، دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن والتعاون، جامعة مولود معمري2014، ص21.

الناحية الاقتصادية خاصة الموارد والحاجات الأساسية والضرورية التي يحتاجها الفرد في حياته اليومية.

ويعرفه" هنري كسنجر": الأمن على أنه تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء.[1]

ويعرفه" بطرس غالي": الأمن لا يقتصر التحرر من التهديدات العسكرية ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي

والاقتصادي والاجتماعي لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي[2]. حسب هذا التعرف نفهم أن الأمن لا يقتصر على حدود الدولة فقط والمجال العسكري بل يمتد داخليا ليمس المحيط الداخلي لدولة في عدة جوانب كما جاء في هذا التعريف.

أما " بري بوزان " وهو أحد المختصين في الدراسات الأمنية، فهو يعرف الأمن ببساطة على أنه: غياب التهديد على القين الأساسية في المجتمع.

ويعرف "روبرت ما كنمارا" في كتابه جوهر الأمن قائلا: الأمن يعني التطور والتنمية سوآءا منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة.[3]

وتعرفه " دائرة المعارف البريطانية ": أنه حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية[4] ، نلاحظ من خلال هذا التعريف الذي يركز أن الأمن هو حماية المواطنين من الهجمات العسكرية الأجنبية ، وبالتالي هذا التعريف يعكس لنا بوضوح المفهوم التقليدي للأمن الذي يركز على الجانب العسكري.

أما تعريف" أرنولد ولفرز" في المقال الذي نشره في 1952 وهو أقدم تعريف للأمن والذي نال نوعا من الإجماع بين الدارسين، ويرى بري بوزان: أن مقاربة ولفرز لمفهوم الأمن أحسن

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته–دراسة في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، صيف2008، ص17

[2] معمر بوزنادة، المنظمات الإقليمية ونظام الأمني الجماعي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1992، ص16.

[3] عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من المنظور الاقتصادي، أعمال ندوت الأمن العربي–التحديات الراهنة...والتطلعات المستقبلية، من9 إلى1996/01/11، باريس فرنسا، مركز الدراسات العربي–الأوروبي، ط1996،1، ص85.

[4] منتدى شباب السودان المبدع، مفهوم الأمن والسلم، 2011/10/28، تم تصفح الموقع في2017/02/16.

مقاربة عرفت إلى الأن، والأمن عند ولفرز: "الأمن موضوعيا مرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم ".[1]

ويعرفه " عبد الوهاب الكيالي ": الأمن بمنظوره التقليدي تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي إلى وقوع تحت السيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي.[2]

ويبقى الأمن في أبسط صوره يتسم بثلاثة سيمات تتنوع بين مادية وسيكولوجية وهي:

1) غياب الخوف من المجهول
2) اختفاء التهديد من الأخر
3) سيادة الاطمئنان كمحصلة للسميتين السابقتين.[3]

ومن التعريفات السابقة للأمن نلاحظ أنه يمكن حصر مفهومه في اتجاهين أو تصورين هما:

1) تصور ضيق يركز على البعد العسكري
2) تصور واسع يشمل كل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية...إلخ.

وإن عدم وجود مفهوم ثابت ومتفق عليه لمصطلح الأمن هو انعكاس مباشر لعدت متغيرات والتي هي:

أ) طبيعة العلاقات الدولية والتطورات التي تعرفها من فترة إلى أخرى
ب) اختلاف المنطلقات والأيديولوجيات والرؤى
ج) غياب أرضية مشتركة في الأدبيات الأمنية المتخصصة، أوجد تعدد في عملية التنظير في العلاقات الدولية العامة والدراسات الأمنية خاصة.[4]

---

[1] عبد النور عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، السياسة الدولية، العدد160، المجلد40، 2005، ص7.

[2] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1975، ص131.

[3] محمد نعمان جلال، الإستراتجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 2004، ص-ص93-94.

[4] وهيبة تباني، مرجع سيق ذكره، ص23.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن ضمن المقاربات الوضعية

تعتبر الوضعية كمقاربة من بين الاتجاهات التقليدية لفترة الحرب الباردة حيث حافظت على النظام الوستفالي القائم على مركزية الدولة، باعتبارها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ولها الحق في احتكار وسائل العنف.

وتأكد أن الوضع القائم هو شيء معطى مسبقا، وترى ضرورة تركيز مفهوم الأمن على توحيد مرجعية أساسية لتحليل الأمن.

وفي إطار النظريات الوضعية المفسرة للأمن، نتناول كل من الواقعية بشقيه التقليدي والحديث، بالإضافة إلى الليبرالية.

وقبل ذلك يجدر بنا الإشارة إلى مصطلح "الوضعية «والتي تعتبر حركة فلسفية يشدد أصحابها على العلم والمنهج العلمي كونها المصدر الوحيد للمعرفة.

ويعد" أوغست كونت " الفيلسوف الفرنسي، مؤسس الاتجاه الوضعي في علم الاجتماع والذي يعود إليه الفضل أيضا بوضعه التسمية لعلم الاجتماع، والذي ميز بين ثلاثة مراحل للمعرفة البشرية وهي:

1) **المرحلة اللاهوتية:** تتسم بكونها بدائية وهي تشبه مرحلة الطفولة البشرية.

2) **المرحلة الميتافزيقية:** تتسم هذه المرحلة بكون الإنسان بدأ فيها باللجوء إلى التفكير والتأمل.

3) **المرحلة الوضعية:** وهي أعلى المراحل، فيها بدأ الإنسان دراسته وبحوثه عن الظواهر المحيطة به.[1]

أولا: التصور الواقعي للأمن

ظهرت الواقعية الكلاسيكية في القرن الخامس قبل الميلاد في اليونان، حيث قام الفيلسوف اليوناني " سيوثيديديس" بوضع الأسس العامة لها، وذلك راجع إلى خلفية خبرته بالحرب "البولينيزيا"، حيث رأى أن السبب الرئيسي للحروب القائمة أنداك هو قوة أثينا والخوف من إسبرطا.

ثم ظهرت في عصر النهضة بوضوح في أفكار "مكيا فيلي" الذي أكد على أفكار "سيوثيديديس"،بحيث تنطلق تلك الأفكار مما هو كائن بالفعل وليس كما ينبغي أن يكون ،كما

[1] خالد موسى المصري، الوضعية ونقدها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)؛ مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014، ص-ص،323 324.

ركز "هوبز" في أفكاره على الطبيعة البشرية التي تتسم بالأنانية والعدوانية وعبر عنها بقوله:" حرب الجميع ضد الجميع".[1]

ويمكن تلخيص أهم وأبرز المرتكزات التي تقوم عليها الواقعية الكلاسيكية فيما يلي:

1) على المستوى الإبستمولوجي:

- الأمن هو الهدف الأسمى الذي ركزت عليه الدولة انطلاقا من القوة الصلبة التي تتمثل في القوة العسكرية
- تصنف القضايا السياسية والاستراتيجية ضمن السياسات العليا لدولة
- تعتبر أن ميزان القوى والدبلوماسية أليتان لحف السلم والأمن
- ترى أن النظام الدولي يتسم بالفوضوية وهذا بسبب غياب سلطة مركزية تحتكر القوة وتفرضها على الكل كما هو الحال في الدول، وعلية طبيعة النظام الدولي هي من يفرض على الدول السعي إلى اكتساب قدرات عسكرية كافية لصد أي هجوم عدواني ضدها
- تعتمد الواقعية الكلاسيكية على التاريخ كمرجع

2) على المستوى الأنطلوجي:

ترى أن الدولة هي الفاعل الوحيد لتملكها السلطة ووسائل التنفيذ، وهي كائن عقلاني لتحقيق الأهداف ولو بالقوة، كما تعتبر الفواعل الأخرى مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات جزء من الدول تعمل وفق حدود تضعها الدول.

3) المستوى الميثودولوجي:

تركز على المقاربة والفلسفة التجريبية من خلال ملاحظة ما هو موجود على أرض الواقع.[2]

---

[1] عبد المنصف مي حسين، النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية، مركز الدراسات والأبحاث في العالم العربي،2013/04/20، تم تصفح الموقع 1017/03/17.

[2] عادل حارش، النظرية الواقعية هل مازالت نظرية سيد أم لا لتفسير العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصاد والسياسة.

سيطرت الأفكار الواقعية الكلاسيكية خلال فترة الحرب الباردة، والدراسات الأمنية على وجه التحديد، وباعتبار أن الدولة هي وحدة التحليل وبالتالي هي المسؤولة عن ضمان أمنها وعندما تكون الدولة مشغولة بأفاق الحرب فذلك يعني أن الأمن هو هدفها الأسمى، كما ترى هذه النظرية أن الأمن وهو غياب الصراع المسلح أو الحروب ويمكن أن يستمر هذا الأمن والسلام إذا الدول حافظت على القوة العسكرية في إطار توازن القوى.

وخلال الحرب الباردة ركز الفكر الأمني الواقعي أساسا على إمكانية قيام حروب نووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات الأمريكية ومثلت مفاهيم (الردع، الضربة الاستئنافية، التدمير المتبادل الأكيد) جزءا من معجم الواقعيين الكلاسيكيين الأمني.[1]

ويرى "ريمون أرون" أنه في الحالة الطبيعية الأمن هو الهدف الأسمى بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية.[2]

ثانيا: التصور الليبرالي للأمن

تعتبر النظرية الليبيرالية نظرية تفاؤلية تسعى إلى إصلاح الوضع القائم من خلال التنظيم والتعاون الدولي، وهي ترجع في أصولها إلى أفكار " إيمانويل كانط" للسلام الديمقراطي، وبالنسبة لتيار الليبيراليين فإن الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية حتى وإن كان دورها أساسيا لضمان الأمن

فمفهوم الأمن لدى الليبراليين أقل تبسيط وأكثر تركيب من الواقعيين الكلاسيكيين، فهو لا يقتصر على البعد العسكري بل يتعداه إلى أبعاد أحرى اقتصادية وثقافية واجتماعية.[3]

والليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مختلفا عن للمنظور الواقعي الذي يعتبر الأمن القومي والتحالفات ناتجا لتطبيق مبدأ هذا المنظور، ولكن الليبيراليون يمتلكون

---

[1] مارتن يفيش أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة، مركز أبحاث الخليج، دبي، الإمارات العربية المتحدة،2008، ص79.

[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر–أوروبا–والحلف الأطلسي، الجزائر المطبعة العصرية لطباعة والنشر،2005، ص18.

[3] مصطفى علوي، مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (في قضايا الامن في آسيا)، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، جامعة القاهرة، 2004، ص 05.

طرحا بديلا يتمثل في "الأمن الجماعي" وهو وفقا لـ"قولد ستين" يتمثل في: تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعليين الأساسين في النظام الدولي بقصد مواجه أي فاعل اخر".[1]

وبالتالي هي تنادي بضرورة التعاون مع الفواعل سواء الدول أو المنظمات غير الحكومية والشركات متعدد الجنسيات والأفراد لمواجهة التهديدات الأمني

ويؤكد الليبراليون أن الأمن والسلم يرتبط بانتشار الدمقراطي في العالم فالدول الدمقراطي عادة ما تكون مستقر ويفترض الليبراليون أن هناك أسبابا متعددة للحروب والعناصر المحدد للسلاح حسب التصور الليبيرالي:[2]

صور الليبرالية	الشخصي العام والفترة	أسباب الصراع	العناصر المحدد للسلاح
الصورة 1. الطبيعة البشرية	رتشارد كويدن منتصف القرن 19	عمليات الاضطراب في النظام الطبيعي	الحرية الفردية- الازدهار الترابط التجارة الحرة-
الصورة 2. الدولة	وندرو ويلسن أوائل القرن 20	الطبيعة الديمقراطية للسياسة الدولي	حكومات مفتوح تتجاوب مع الرأي
الصورة3 بنية النظام	جيه إدة هوبسون أوائل القرن العشرين	نظام توازن القوى	حكومة عالمية تتمتع بسلطة القرار

[1] ناكايوكي يامورا، مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة عادل زقار، www.geacitees.com/adelzeggagh/secpt.html، تم تصفح الموقع في 19-02-2017.

[2] سليمة بن حسين، الأبعاد الأمنية لسياسة الأوربية للجوار وتأثيرها على منطقة غرب المتوسط، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 11

المطلب الثالث: مفهوم الأمن في النظريات ما بعد الوضعية

أولا: مدرسة كوبنهاغن

على غرار النقاشات النظرية ما بعد الحرب الباردة والتي نادت بتوسع الاجندة الأمنية تجاوبت مدرسة كوبنهاغن مع التغيرات الدولية خاصة بعد ظهور العديد من التهديدات الأمنية الجديدة التي تميزت عن الطابع التقليدي الذي يركز على الجانب العسكري فقط

إن تجديد الدراسات الأمنية الذي اقر به باري بوزان ينطلق من عدم الاقتناع وكذا الحاجة الى تكيف النظرية مع حقيقة واقع العالم المعاصر حيث مهد الطريق للدراسات الأمنية بداية من ثمانيات القرن الماضي كون الأنطولوجيا الموسعة للأمن أصبحت لا مناص منها حيث فكرة بقاء الدولة لم تعد مبنية على تهديد الفواعل العسكرية ولكن أصبح إلزاما إدماج عبارات أخرى اقتصادية سياسية وبيئية ومجتمعية

وما يدخل في تميز وتأسيس هذه المدرسة هو المفهوم الفرعي للأمن بين القطاعات الخمسة {عسكري، سياسي، اجتماعي، بيئي، اقتصادي}، بالنسبة لمفهوم الأمن التقليدي وبالنسبة للمجال الفرعي للدراسات الأمنية، حيث ابتعد عن الأنطولوجيا المادية التي هيمنة على حقل الدراسات الأمنية، حيث نسبة الأمن للقوة والإمكانيات العسكرية، ويمكن توسع فكرة الأمن خلال مفهوم الأمننة.[1]

1. يرى كل من " باري يوزان" و"أول ويفر" {منظرا مدرسة كوبنهاجن لدراسات الأمنية} أن عملية وصف أي جماعة أو تيار أو دين أو فكرة بأنها "تهديد أمني"، عملية لا تتطلب الموضوعية ولا يشترط لها أن تقدم حججا منطقية، إذ إن الخوف والقلق هما من سيحرك الجمهور وليس الحجة والمنطق.

2. يضيف "باري" و"ويفر": أن عملية الأمنية هي مسألة خطابية كلامية **Speech Act** بمعنى أن الجهة التي تريد شيطنة فكرة أو تيار ما، أو تصويره على أنه تهديد لا تحتاج لأن

[1] مريم شريم، التصور الامني لمدرسة كوبنهاجن، منتدى حوار المتمدن، 20-01-2014، www.m.ahewar.org، تم تصفح الموقع في 16-02-2017.

تمارس اي تحركات امنية، بل تحتاج فقط إلى أداء دور خطابي وإعلامي مقنع للجمهور ولا أكثر.[1]

ويمكن القول أن الأمننة هي تذاتانية تحوي على مكونات اساسية:

أ- ادعاء تهديد البقاء وتطلب إجراءات استثنائية.

ب- التأثير على العلاقات بين الوحدات المتأثرة بانتهاك القواعد والأمننة حين تشكيل الفعل الخطابي تتضمن ثلاثة فواعل:

1. **الكيان المرجي:** يرى كمهدد بشكل وجودي ويملك الحق في البقاء
2. **الفواعل الأمنية:** المكلفة بأمننة القضية والتهديد.
3. **الفواعل الموظفون:** الذين يؤثرون على القرارات باسم الأمن.

كما ركزت مدرسة كوبنهاجن على ميكانيزمات التي من خلالها يمكن جعل القضية مؤمننة، وفي نظرها حتى تصبح القضية مؤمننة لابد من مرورها بالمراحل التالية:

1) **قضية غير مسيسة:** حيث لا تتعامل معها الدولة لأن الحكومة لا تتعامل مع أي قضية غير مسيسة وبتالي لا تطرح القضية.

2) **تسيس القضية {Politicization}** حيث يتم إضفاء الطابع السياسي على القضية في التعامل معها على أساس آليات التي وضعها النظام السياسي، وتصبح القضية جزء من السياسة العامة.

3) **الأمننة {Securitization}** حيث يضفي الطابع الأمني للقضية التي يتم تسيسها ويتم جلبها إلى حيز القضية الأمنية بحيث تعتبر تهديد وجود.[2]

ثانيا: الدراسات النقدية للأمن

تعد الدراسات النقدية لأمن Critical Security Studies بمثابة نتاج لخلاصة أفكار مدرسة فرانكفورت من أمثال:"ماكس هوركهايمر" و"تيودور أدورنو" و"يورغن هابر ماكس" وهي نظرية تتدعي أن لها أدوات التحليلية الكفيلة لتوضيح مسار مفهوم الأمن حتى يأخذ شكله نهائي من خلال الأمن النقدي فالأمن بمعنى {الانعتاق وهو التحرر} وهو تحرير الشعوب من

[1] أماني السنور، مدرسة كوبنهاجن ولعبة الديكورات الأمنية، 10-11-2015، www.sosapost.com، تم تصفح الموقع في 16-02-2017.

[2] مريم شوقي، التصور الأمني لمدرسة كوبنهاجن، مرجع سبق ذكره، ص1.

القيود التي تعيق سعيه للمضي قدما لتجسيد خياراته ومن بين هذه القيود{ قيود الحرب، الفقر، الاضطهاد، ونقص التعليم}.[1]

بالإضافة لطرح كل من Holk haimer و Adorno كان أساسا لبناء مجموعة من التصورات لما بعد الحداثة في مدرسة فرانكفورت بالحديث عن المشروعية عند Hitersmas والحديث أيضا عن التوازن بين الحاجات الاجتماعية والحاجات السياسية عند Mounne Chantane، والذي يعني بالأساس أن الأمن هو في النهاية نتاج لقراءات متباينة بين منطق الدولة ومنطق السلطة بمنظار ديمقراطي وذلك يجعل فكرة العدل كتعبير عن وجود الأمن آليات منع القمع وطغيان.[2]

مدرسة ويلز" Welch School": إن موجة التحليل الأولى لمدرسة ويلز جاءت بغرض تعميق فهمنا حول الأمن مما يسمح للمحللين من نزع الصفة المركزية عند الدولة والاهتمام بوحدات مرجعية فوق وما دون الدولة، أما موجة التحليل الثانية فقد سعت إلى الاهتمام بعدد هائل من التهديدات الأمنية الجديدة وبهذا يكون طلاب مدرسة ويلز بتسيس الأمن Politicize Security بدلا من " أمننة القضايا" وهذا ما تشترك فيه مع مدرسة كوبن هاجن وهو ما عرف بالأمننة.3

ثالثا: الاتجاه النسوي:

يعد كتاب الباحثة النسوية" سانتيا إنلوي" بعنوان "موز وشواطئ وقواعد" في عام 1990م أول من تناول التداخل النسوي في العلاقات الدولية.

ومن الأدبيات اليي ظهرت مبكرا أيضا في هذا الصدد و تحديدا في عام 1998م كتاب الأمريكي الياباني الأصل" فرانسيس فوكاياما" حول " تأنيث المستقبل"، حيث لفت إلى أهمية إعادة سلطة المرأة السياسيا، لأن تأنيث العلاقات الدولية سوف يضيع الفرصة أمام الحروب، ولاسيما إذا أصبحت المرأة في موقع القرار السياسي، لأن المرأة سوف تكون أكثر رأفة على الناس من الرجل وفق رأيه وهذه الفكرة تتطابق مع ما تطرحه الكاتبة النسوية "كارول كون" في

---

[1] محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، الرياض، السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 2011، ص 27.

[2] أمحند برقوق، دراسات النقدية حول الأمن، منتديات طموحنا، 2011-05-31، تم تصفح الموقع يوم 2017-02-16 https://www.tomohha.net

[3] سليمة بن حسين، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوربية للجوار وتأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص15.

مقالها "الجنس والموت في العلاقات الدولية ومؤسسات الدفاع"، وصرحت فيه أن الذكورية العسكرية هي ساهمت في صياغة ثقافة الحرب و انفلات تلك الحرب من المشاعر الإنسانية.[1]

يسعى النسويين من خلال وضع الخيارات والتجارب والنشاطات والأفكار المتعلقة بالنساء في بؤرة الاهتمام والدراسة إلى توسيع التحليل النقدي وعملية التنظير لتشمل مفاهيم مثل: العرق والطبقة والجنوسة: Sexualities والهويات، وكذا الاعتراف بأن البنى والهياكل الاجتماعية لمحدد "الجندر" توجد على مستويات مختلفة، بدأ من المستوى المحلي إلى الوطني إلى الدولي.[2]

المبحث الثاني: مفهوم الأمن البيئي

يعتبر مفهوم الأمن البيئي من المفاهيم الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وقد عززته التدابير الدولية سواء على المستوى الدولي أو المستوى الإقليمي، حول ضرورة استحداث استراتيجيات وآليات الدولية لمواجهة التدهور البيئي، بالإضافة إلى جهود بعض الأكاديميين والباحثين بإثراء حقل الدراسات الأمنية حول تدهور البيئي، وتغير المناخ ففي عام 2002م سجل محرك البحث google.com حوالي 1.75 مليون دخول للبحث عن موضوع الأمن البيئي وفي عام 2010م فقد قدرت بحوالي 36.3 مليون دخول.[3]

المطلب الأول: تعريف البيئة والأمن البيئي:

أولا: تعريف البيئة:

أ- **التعريف اللغوي للبيئة:** تعني البيئة في اللغة العربية، مكان الإقامة أو النزول أو المحيط.[4]

---

[1] عاصم عبد الباسط زيدان البوزيد، النسوية في العلاقات الدولية، منتدى لها أونلاين، في 2016-11-22، تم تصفح موقع يوم 16-02-2017 www.lahaonline.com

[2] محمد طاهر عديلة، المقاربة النسوية للعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، مجلة الفكر، العدد 13، ص ص 450-451

[3] آمنة دير، آثار التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا (دراسة حالة دول القرن الإفريقي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 22.

[4] قاموس المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، ط 41، 2005، ص52.

والبيئة اسم مشتق من فعل بوأ أو تبوأ وقد ترد حل أو نزل أو قام، وفي هذا المعنى يقول عز وجل: {وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء}[1]، وأيضا كما جاء في الحديث النبوي لقوليه صلى الله عليه وسلم: " من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" رواه مسلم[2] ومعنى هذا الحديث صريح أي الذي يتعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، سينزله الله منزله في النار.

ونلاحظ أن المدلول اللغوي في المصطلح البيئة في اللغة العربية لا يخرج عن هذه المعاني التي تصب في المكان العيش أو الإقامة أو النزل.

أما في اللغة الفرنسية يقابلها مصطلح "**Environnement**" الذي يدل على مجموعة العناصر الطبيعية والصناعية التي تمارس فيها الحياة الإنسانية.[3]

وقد دخل هذا المصطلح إلى قاموس لاروس الأكبر في اللغة الفرنسية في 1972.

كما يقصد أيضا في اللغة الفرنسية بالبيئة ايضا: مجموعة الظروف الطبيعية (عضوية، كيميائية، إحيائية)، والثقافة الاجتماعية التي لها تأثير على الكائنات الحية والانشطة الإنسانية.

ولقد أستخدم لفظ البيئة **L'environnement** لأول مرة في الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد عام 1972م "مدينة ستوكهولم" كبديل عن استعمال عبارة الوسط البشري **Milieu Humain**، الذي كان متداولا من قبل بل حتى عند الإعداد والتحضير لانعقاد هذا المؤتمر.

وفي اللغة الإنجليزية يقابل مصطلح البيئة لفظ "**Enviromment**"، الذي يستعمل للدلالة على مجموعة الظروف التي يعيش فيها الإنسان مثل: الهواء، الماء، التربة، الحيوانيات، وكذا مجموعة الظروف الاجتماعية المحيطة به، كما تستخدم لتعبير عن الظروف المؤثرة في النمو والتنمية.[4]

---

[1] سورة يوسف، الآية 56.

[2] الإمام مسلم، صحيح مسلم، كتاب المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول صلى الله عليه وسلم، الحديث 4، دار إبن حزم للطباعة، لبنان، طبعة 2010، ص 15.

[3] طارق إبراهيم دوسقي عطية، الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة، الإسكندرية، مصر، دار جامعة الجديدة، طبعة 2009، ص 104.

[4] عبد الحق خنتاش، مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص 07.

ب- **التعريف الاصطلاحي للبيئة:** يعرف العالم "هنري ثور" أول من صاغ كلمة **Ecology** عام 1958م ولكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها أو أبعادها[1]، ولكن أصل علم البيئة مشتق من المصطلح الإغريقي **Ecology** المركب من **Oikos** والتي تعني الوطن أو البيت أو المنزل وكلمة **Logos** بمعنى علم، التي تشير في مجمل المصطلحين إلى علم الأرض.[2]

وقد صاغ العالم الألماني "أرنست هيكل" عام 1866م هذا العلم للدلالة على العلاقة بين الكائنات الحية وبيئاتها.

وهناك العديد من التعريف التي قدمها العلماء والباحثين في مختلف التخصصات بشأن مفهوم البيئة نذكر منها ما يلي:

تعريف ألان بومبار: "علم البيئة بأنه دراسة توازن بين جميع أنواع الكائنات الحية".

ويعرفها الباحث الفرنسي**Picrre Aguesse** : "أنها هذا العلم بمثابة علم معرفة اقتصاد الطبيعة والمحيط الذي نعيش فيه".[3]

وقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة في ستوكهولم عام 1972م:"بأنها مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى التي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها أنشطتهم".[4]

ثانيا: علاقة مفهوم البيئة بالمصطلحات الأخرى:

أ- **بالنظام البيئي Ecosystem:** هو عبارة عن تفاعل عناصر البيئة وفق نظام يطلق عليه نظام البيئي، وهذه العناصر هي ما يحتويه أي مجتمع من دون أي موارد وكائنات حية وغير حية، لذلك فإن اختلاف توازن بين هذه العناصر ينعكس سلبا على نظام البيئي، مما يؤدي إلى مشكلات اجتماعية وطبيعية مثل: تلوث الأنهار والبحار والمخيطات، تلوث الهواء و
انتشار الامراض.....إلخ.[1]

---

[1] طارق إبراهيم دوسقي عطية، الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[2] عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008، ص84.

[3] عامر طراف، التلوث البيئي والعلاقات الدولية، بيروت، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، ص 21.

[4] عبد الحق خنتاش، مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 9.

وبتالي يمكن القول إن نظام البيئي مكون من مجموعة من العلاقات المتكاملة ذات الاعتماد المتبادل بين كائنات الحية وما يحيط بها.

ب- **بالتنمية المستدامة Suslainable Develapment** : مع مطلع الثمانينيات القرن العشرين بدأ العالم يعي خطورة المشاكل البيئية التي باتت تهدد أنواع لحياة على كوكب الأرض، هذه المشاكل البيئية كان سبب الرئيسي في ظهورها الإنسان جراء ممارساتها غير العقلانية، بدأ من مخلفات الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر بالإضافة إلى إهمال مسار عملية التنمية البيئية طوال السنين الماضية، وبتالي توجب استحداث عملية تنموية جديدة، وهو ما جاءت به اللجنة العالمية للبيئة والتنمية **WCED** ويعرف أيضا بتقرير بروتد تلاند **Brundtland Repont** في ظهور مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة عام 1987م في تقريرها المعنون:" مستقبلنا المشترك" حيث عرفها: "أنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون تشويه قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجياتها"[2]، وعليه فإن مفهوم التنمية المستدامة يهتم ويركز على الجانب الاقتصادي لتلبية حاجات الإنسان في جانب الاقتصادي دون إلحاق الأضرار بالبيئة، الذي سيعود بالضرر على الأجيال القادمة

ثالثا: تعريف الأمن البيئي:

إن الأمن البيئي مشروع قديم وليس في مضمون الحداثة التي أنتجتها المفاهيم والمصطلحات، فالدين الإسلامي ينادي به بصراحة بعد أن أوضح أن الحاجة إليه تنبع من واقع التدهور الناتج عن إفساد لموارد الطبيعة، يقول الله تعالى:{ ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها}.

مصطلح جديد أملته ضرورة التطور المتسارع في القضايا البيئية ذات الطابع السلبي على الحياة، ويتضمن هذا المفهوم البيئة والأمن والكوارث والحروب مؤدية لدمار البيئي وتوسيع المفهوم إلى تغيرات البيئية السالبة التي تسبب النزاعات والتوترات على مستوى أقاليم الدولة والأمن البيئي يشمل الأمن الداخلي ويقصد به الحماية والوقاية للحفاظ على الموارد الطبيعية المحلية من خلال توظيف سلوك الأفراد والمجتمعات، ويشمل أمن البيئي الدولي وهو

[1] خالد قاسم مصطفى، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الإسكندرية، مصر، دار الجامعية، 2007، ص20.

[2] كوثر أبو عين، النظام البيئي وصحة المجتمع، عمان، الأردن، دار المجد اللاوي للنشر والتوزيع، ط 1، 2006، ص 83.

تـأميم مـن خطـر الصـراع النـاتج حـول أحـواض الأنهـار" حـروب المـوارد المائيـة أو المـوارد الأرضية" فيما يتعلق باستراتيجيات الدول.[1]

والأمن البيئي كمصطلح يستخدمها العلماء والأفراد والممارسين يدعوا في المقام الاول للحفاظ على الروابط الصحية بين الظروف البيئية والأمنية.[2]

أما مفهوم الأمن البيئي في الإسلام فيشمل كافة العناصر البيئة المحيطة بالإنسان التي خلقها الله عز وجل بترتيب دقيق ومنظم وأن أي اختلال في تلك العناصر يلحق بالإسان العديد من الأضرار ومشاكل الصحية والاقتصادية.[3]

المطلب الثاني: تعريف التهديد

التهديد اللفظي يعني في اللغة الإنجليزية **Threat** وأما في اللغة الفرنسية فهو يشير إلى معنى الخطر **Menace** وفي اللغة اللاتينية **Trudere** يرادف معنى الدفع، ووفق لقاموس ويبستر **Websters Dictionary** فالتهديد هو تصريح أو تعبير عن نية الإيذاء أو التدمير أو المعاقبة ...إلخ، في الانتقام أو الترهيب وهو كذلك دليل على الخطر وشك أو أذى أو الشر...إلخ، كتهديد الحرب في السياسة أو الدراسات الأمنية فالتهديد يستخدم كمصطلح سياسي بوصفه كمفهوم عام "**Scientific Concept**" لايزال غير معروف في الكثير من القواميس العلوم الاجتماعية.[4]

مفهوم التهديد ينطلق من رصد واقع التحولات الدولية وانعكاساتها على المضامين الجديدة للأمن, حيث أصبح مدلول التهديد لفترة ما بعد الحرب الباردة غامض وغير محدد السياق وخاصة من حيث غياب التدقيق حول مصادر انعدام الأمن، يعرف التهديد غير التقليدي للأمن بأنه مجموعة مصادر التهديد أو قنوات إحداث الضرر التي تختلف عما يتضمنه تعريف التهديد التقليدي للأمن، والتي قد يوجها نطاق واسع من الكائنات انطلاقا من

---

[1] إبراهيم محمود التوام وآخرون، أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، كلية علوم الجغرافية والبيئة، قسم البيئة والتكنولوجيا، جامعة الأردن، ص 16.

[2] لبنة نعيم، مفهوم الأمن البيئي العالمي، www.lohaonline.com، تم تصفح الموقع يوم 17-02-2107.

[3] عبد الوهاب رجب هاسم بن صادق، الأمن البيئي، الرياض، المملكة العربية السعودية، جامعة ملك سعود، ط 02، 2016، ص 07.

[4] فايق حسن حاسم الشجيري، البيئة والأمن الدولي، https://annbaa.org/nbahome/nba72/bee.htm، تم تصفح الموقع يوم 21-02-2017.

الفرد و الدولة، ليشمل طيفا من المشكلات الاقتصادية، أو البيئية أو الصحية أو الاجتماعية أو الإنسانية أو السياسية.[1]

هناك علاقة بين التهديد والخطر **Risc**، وتكمن أوجه التشابه بين مفهومين في اعتبار كل منهما يشكل انعدام الأمن لأي كيان سواء الدولة أو الأفراد، أو الجماعات، أما الفرق بينهما فيمكن اعتبار الخطر معلوم المصدر ويمكن التنبؤ به بتوقيت ونوعه ولو بشكل نسبي، بينما التهديد مجهول المصدر وتوقيت وقوعه، مما يعقد من إمكانية التصدي له، وبناءً على ما سبق فالتهديد صعب التحديد ويرجع ذلك إلى سببين:

أ- **مسألة ذاتية/موضوعية:** في التهديد أي استحالة قياس هذا الأخير، كما أن التهديدات التي تسيطر على الإدراك قد لا يكون لها واقع جوهري.

ب- **صعوبة التميز** بين التهديدات الخطيرة بما فيه كفاية لتشكل تهديدا للأمن القومي وتلك التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية في البيئة دولية تنافسية.[2]

يمكن النظر إلى الأمن من جهات نظر مختلفة من منظور التهديدات التي يتعرض لها الأمن، ومن منظور ما يجب أن يكون حماية لهذه التهديدات، والأنواع الرئيسية للتهديدات هي:

1. تهديد الهجوم العسكري
2. تهديد النشاط الإجرامي
3. تهديدات لبقاء الإنسان ورفاهيته، مثل الجوع والمرض المميت والتدهور البيئي وهي تهديدات تهدد بقاء الإنسان على المدى الطويل.[3]

وتختلف درجة التهديدات وصورها بحيث يمكن أن تتخذ عدة أنواع:

❖ **التهديدات الفعلية:** تعرض الدولة للخطر نتيجة استعمال القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها.

❖ **التهديدات المحتملة:** وهي وجود أسباب حقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.

---

[1] مالك عوني، رهان الثروات... تصاعد مشكلات الأمن غير التلقيدي في المنطقة العربية، سياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلد 46، العدد 186، 2001، ص 03

[2] بيرون هاجلين، القطاع العسكري في محيط متغير (في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، ترجمة فادي محمود وآخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 445.

[3] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 29-30

❖ **التهديدات الكامنة:** وجود أسباب بين دوولتن أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح.

❖ **التهديدات المتصورة:** وهي تلك التهديدات التي لا يوجد أي مظاهر لها في مرحلة الأمنية.

هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم في التهديدات التي تواجه الأمن بمستواه العالمي أو على المستوى الإقليمي وهي:

1. **طبيعة التهديد:** بمعنى نوعية وأبعاد التهديد، سواء السياسية، أو الاقتصادية أو العسكرية أو الجغرافية.
2. **مكان التهديد:** أي تحديد موقعه ومدى قربه أو بعده الجغرافي، سواء كان مباشر أو غير مباشر مدى انتشاره أو انحصاره، في مكان معين.
3. **زمان التهديد:** تأثيره الآني أو المستقبلي، ومدى استمرار (موقت–مستمر)، وهل هو ثابت أو متغير.
4. **درجة التهديد:** قوته وخطورته وهو الأمر الذي يتطلب التعبئة الشاملة للحد من تأثير
5. **تعبئة الموارد:** ترتبط بحجم وخطورة التهديد ومدى كثافة وهو الأمر الذي يتطلب التعبئة المناسبة للحد من تأثير.[1]

المطلب الثالث: تطور النقاش حول قضايا البيئة والأمن البيئي

يمكن تفصيل النقاش الذي مرة به القضايا البيئية والأمن البيئي إلى 3 أجيال نطرحها كالآتي:

أولا: الجيل الأول للأمن البيئي: بدأت قضايا البيئة في الظهور في سبعينات بحيث لفت اهتمام واسع في الأوساط الأكاديمية بتحديد في عام 1977م من خلال كتابات" لستر براون Braown Lester" حيث تشر ورقة بحثية دعت إلى إعادة تعريف الأمن القومي حتى يلم بالشواغل البيئية، كما انتقد احتكار الطابع العسكري للأمن، بالإضافة إلى عسكرة الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال التهديدات التي تتعرض كل من الإنسانية والطبيعية خاصة حالة النظام البيئي والأمن الغذائي.

بالإضافة إلى كتابات" ريتشارد أولمان Richard Olman" 1983م الذي أكد على ضرورة عدم التركيز فقط على القضايا العسكرية وإهمال باقي القضايا غير العسكرية والتي

[1] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 29–30

من بينها التهديدات البيئية والتي تشمل الكوارث الطبيعية المدمرة (كالفيضانات، الجفاف، استنزاف الموارد الأولية....إلخ.

ولقد أدرجت لجنة "بروند تلاند" عام 1987م فصلا حول الأمن البيئي في تقريرها النهائي والذي ورد فيه:" إن المشاكل البيئية للفقراء تؤثر سلبا على الأغنياء وكذلك في المستقبل غير البعيد، تنتقل عن طريق عدم الاستقرار السياسي والاضطراب.

وبعد هذا المؤتمر نشرت العديد من المقالات التي حاولت بناء مفهوم متين البيئة والأمن مثلا: "جيسكا توشمان ماثيوس" في مقال لها بعنوان: "إعادة تعريف الأمن" عام 1989م

ثانيا: الجيل الثاني للأمن البيئي: في هذه المرحلة ظهرت تفسيرات جديدة حول مقاربة الأمن البيئي، حيث ركز هذا النقاش على انعدام الأمن البيئي كمصدر محتمل للأزمات تهدد الأمن قومي وذلك على افتراض أن الندرة في الحصول على الموارد الأولية، أو عدم التكافؤ في الحصول عليها قد يكون السبب الرئيسي لإثارة الصراعات ما بين الدول وداخل الدول في حد ذاتها.

ومن بين الاعمال التي توضح ذلك، نذكر فريق جامعة "تورنتو" تحت إشراف " توماس هومر ديكسون" (Tomas Homer Discan) قامت دراستهم على افتراض أن الندرة أو نقص المياه أو المواد المتجددة سيكون عامل: مهم في تحفيز النزاعات أو الصراعات ما بين الدول نظرا لزيادة استهلال هذه الموارد من جهة والانخفاض الحاد في احتياطات المياه من جهة ثانية.

كما ميز "توماس هومر ديكسون" ثلاثة أنواع من الندرة البيئة وهي:

1. ندرة ناتجة عن تدهور البيئي واستنزاف الموارد البشرية
2. ندرة ناتجة عن النمو السكاني الواسع، تتضمن استهلاك الفرد الواسع من الموارد.
3. تنشأ ندرة هيكلة من عدم المساواة في التوزيع الاجتماعي للموارد التي تتركز في أيدي عدد قليلا نسبيا من الناس في حين ما تبقى من السكان يعاني نقس خطير لهذه الموارد.

يعتقد "نورمان مايرز Norman Mayerz" أن التغيرات البيئية مثل الكوارث الطبيعية، والكوارث التي هي من صنع الإنسان قد تجبر الملاين من الناس على النزوح، ويرى أن أسباب لنزوح تتمثل في عوامل مثل التصحر وإزالة الغابات ونقص المياه وملوحة الارض المروية، واستنزاف التنوع الحيوي، وترتبط كل هذه العوامل بالنمو السريع للسكان في البلدان الأقل نموا.

ثالثا: الجيل الثالث: في هذه المرحلة من النقاش تم التركيز على قضايا الأمن والتغير المناخي من خلال إلقاء الضوء بشكل متزايد على قضايا تغير المناخ على القضايا البيئية الأكثر إلحاح من قبل الجهات الفاعلة في المجالات السياسية والأكاديمية.

ومن بين هذه الدراسات أعمال كل من "جون بارتن Jon Barnett" و "سيمون دالي Simon Dally" اللذان سبقا لهما العمل على مفهوم الأمن البيئي في 1990، وحاليا ركزا على الربط بين تغير المناخ والأمن

كما تؤكد "ريتا فلويد Rita Pholyad" أن هناك بحوث يمكن أن يطلق عليها "الأمن المناخي" وهي جزء لا يمكن إنكاره من الاصل النظرية من النقاشات الأمن البيئي.[1]

المبحث الثالث: مفهوم الأمن الإنساني

في هذا الأخير نقطة تحول في الدراسات الأمنية، وذلك من خلال الانتقال من أمن الدولة والحدود والأرض إلى أمن من يعيشون داخلها(الأفراد)، ويمهل هذا المفهوم عودة إلى الأمن الأفراد الذين يعدون الوحدة الأساسية للأمن، التي لا يمكن اختزالها، كان من الطبيعي عودة إلى أمن البشر بعد أن فاقت معانات البشر كل التوقعات.

وبانتهاء الحرب الباردة أصبحت الأخطار والتهديدات أكثر قرب من الناس، وهو ما يتطلب اقترابا بديلا، ومفهوما مغايرا للأمن يأخذ في اعتباره أولوية أمن الأفراد، خاصة بعد أن أفلح العالم في تجاوز الصدام النووي، إلا أن أحوال الأفراد تزداد بؤسا، وأمنهم يزداد هشاشة حيث يؤكد الرأي أن تلك الظروف والأوضاع المتمثلة في " الحرمان الاجتماعي والاقتصادي والمشاكل البيئية التي أصبحت أحد مسببات الأساسية للصراعات داخل الدولة، والتي فاقت الصراعات فيما بين الدول.[2]

---

[1] نفسية ميهوبي، الامن البيئي في منطقة المتوسط (التحديات والأفاق°، مذكرة مكتملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص استراتيجية وعلاقات دولية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة2015-2016، ص ص 37-38.

[2] محمد أحمد علي عدوي، الأمن الإنساني ومنظمة حقوق الانسان-دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، جامعة أسيوط madawyp@yaho.com

المطلب الأول: تعريف الأمن الإنساني

يعتبر طرح الأمن الإنساني من الأطروحات الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد برز كمفهوم في النصف الثاني من العقد الأخير للقرن العشرين كنتيجة لحملة من التحولات العالمية من خلال انتشار الصراعات المحلية (داخل الدول)، وما انجز عنها من ضحايا في صفوف المدنيين، والعولمة (المشاكل البيئية، الأوبئة، الفقر).[1]

ظهر الأمن الإنساني كمفهوم في تقرير التنمية البشرية للعام 1994، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وركز على صون كرامة البشرية وكرامة الإنسان وتلبية الحاجات المادية والمعنوية، ويتحقق الأمن الإنساني من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة والحكم الراشد والمساواة الاجتماعية، وسيادة القانون وانعدام التهديد والخوف بجميع أشكاله المختلفة.[2]

تعرفه لجنة الأمن الإنساني على أنه {حماية أساسيات البقاء بطريقة تُرّقِي من حقوق وحريات الإنسان}

أما كوفي عنان الأمين العام السابق في تقريره للأمم المتحدة في سنة 2000م والمعنون بـ «نحن البشر" أعطى توصيف للأمن الإنساني كالآتي:

يتضمن أمن الإنسان بأوسع معانيه وما هو أكثر بمراحل من الانعدام الصراعات العنيفة فهو يشمل حقوق الإنسان، الحكم الراشد وإمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية والكفالة الخاصة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكانياته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هو أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث طبيعة صحية هي البنيات المترابطة التي يتكون منها أمن الإنسان وبالتالي الأمن القومي.[3]

ودعا العديد من الأكاديميين ومن أبرزهم "أمار تيامن" إلى تبني المنظور الجديد للأمن الإنساني كأداة لإعادة النظر في مفهوم التنمية نفسه وإعادة تقويمه بحيث لا يقصد على النمو على مدخول الفرد، بل بتوسعه ليشمل كذلك حرية الناس وكرامتهم، ويدعو "أمرتيمان" أيضا

---

[1] عبد النور بن عنترة، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، السياسية الدولية، العدد 160، المجلد 40، أبريل 2005، ص 59.

[2] محمود شاكر سعيد، مفاهيم أمنية، الرياض، السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 2010، ص 11.

[3] محمد المهدي شنين، تحولات المفهوم الإنساني، ديوان أصدقاء العرب، 2012/07/16 https://groups.google.com، تم تصفح الموقع في 2017/02/23.

إلى إعادة تحديد المؤسسات الدولية القديمة التي نشأت في الأربعينيات وإلى صوغ أجندة المتغيرات الناجمة بين العديد من العناصر ويشمل " أمرتيمان " اتفاقيات التجارة وقوانين النزاعات والمبادرات الصحية العالمية والتعليم الشامل، ونشر التكنولوجيا وسياسات البيئة والدين الخارجي وإدارة النزاعات ونزع السلاح ...إلخ، باختصار فهو يدعو إلى رسم أجندة بجعل الأمن الإنساني أمنا حيويا، ويتسم الأمن الإنساني بالشمولية ويتمحور حول الإنسان، لأنه ينبثق من المجتمع المدني في محاولة حماية الأفراد.[1]

الأمن الإنساني حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 (تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية هو:" تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته".[2]

ويعرفه "بول هينيكر" بأنه "الأمن الإنساني يركز على الأفراد والجماعات بدلا من الدول، كما يقول على فكرة أن الأمن الدول ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكري وغير العسكري، إذ يعد الأمن وبقاء الأفراد جزءا مكملا لتحقيق الأمن العالمي، كما أنه يكمل ولا يحل محل مفهوم الأمن القومي، يضاف إلى ذلك أن تحقيق الأمن الإنساني يعتمد على أدوات جديدة منها دور المنظمات غير الحكومية".

ويعرفه "يوكيو تاكاسي **Yukiea Takasi**" حيث يرى أن الأمن الإنساني جانبين " الحرية إزاء الخوف، والحرية إزاء الحاجة"، وهمالك من يرى أن للأمن هو الحرية من الحقوق، وبالتالي الأمن الإنساني، مفهوم يتعلق بالتحرر من الخوف، وناتج عن قاعدة اتحاد الأفعال تهدف للمحافظة حياة وكرامة الإنسان في النزاعات من خلال التحولات في طبيعة النزاعات لما بعد الحرب الباردة، أما بنسبة لليابان فإن مفهوم الأمن الإنساني هو" ضمان حياة الفرد في الكرامة" لذا فمن المهم الذهاب لأبعد من مجرد التفكير في حمايته في خالات النزاعات والحروب فقط.

تعرف اللجنة المستقلة حول التدخل وسيادة الدول في 2001: عرفت الأمن الإنساني " أمن الأشخاص، أمنهم الإنساني ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي، وكذا احترام كرامتهم واستحقاقهم ككائنات بشرية، وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية فالأمن لم يعد في الإقليم

[1] وليد عبد الجبار، الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة–العراق نموذجا–، كلية الأدب، مجلة كلية التربية، العدد 6، جامعة واسط، ص 193.

[2] خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني–المفهوم والتطبيق والدول–، الرياض، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، ص 33.

وبواسطة التسلح، وإنما أصبح يعني أكثر أمن الأفراد والأمن بواسطة التنمية الإنسانية والوصول للغذاء وللعمل، وفي الأمن الإيكولوجي".[1]

علاقة مفهوم الإنسان ي بحقوق الإنساني:

يركز مفهوم حقوق الإنسان على تحديد مجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازم توفرها للأفراد وإضفاء الطابع القانوني عليها، في عام 1948م انتقلت هذه الحقوق من المجال المحلي إلى الدولي عقب صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نقله من مفهوم الفرد والمواطن إلى مفهوم الإنسان، يوفر مفهوم حقوق الإنسان جنبا إلى جانب مع القانون الإنساني وقانون حماية اللاجئين الأساس المفاهيمي والمعايير الصحيحة لضمان الأمن الإنساني، وتمثل انتهاكات حقوق الإنسان تهديدا للأمن الإنساني بالإضافة إلى كونها من الاسباب الجذرية لانعدام الأمن والعنف والصراع.[2]

وأكدت اللجنة المستقلة للأمن الإنساني في تقريرها لعام 2003 تخت عنوان "الأمن الإنساني" على أن فكرة أو منظمة الأمن الإنساني تساعد على تحديد ماهية الحقوق الواجب احترامها في ظل ظروف معينة وأن حقوق الإنسان تساعدنا على الإجابة على العديد من التساؤلات المتعلقة بكيفية رفع مستوى الأمن الإنساني وفكرة الواجبات والالتزامات التي تكمل الإقرار الأخلاقي والسياسي بأهمية الأمن الإنساني ، وتهدف منظومة الأمن الإنساني إلى حماية حياة الإنسان بصورة تعمل على تعزيز الحريات الشخصية، والمسائل المتعلقة بالحرمان، والفقر، والمرض، والأمية والتلوث وغيرها وبالتالي فإن مفهوم الأمن الإنساني يعني حكاية حريات الاساسية، خاصة وأن هذه الحريات تعتبر جوهر حق الإنسان في الحياة، وأضحت فكرة حماية الحريات الأساسية تتسع لتساهم في دعم الإجراءات الرامية إلى تفعيل دورها في التنمية، وحل النزاعات، وحفظ لسلم وبناء السلام، وبالتالي أهم الروابط الأساسية التي تربط فكرة الأمن الإنساني بحقوق الإنسان، إن كلاهما يركز على الفرد.[3]

---

[1] فريدة حموم، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2004، ص ص 45-46.

[2] غادة علي موسى، مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة، المؤتمر العربي السادس لإدارة البيئية، بعنوان، التنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية أعمال المؤتمرات، شرم الشيخ، مصر، 2007، ص 156.

[3] رائد سليمان أحمد الفقير، جدلية الامن وحقوق الإنسان في عالم الإرهاب، حوار المتمدن، العدد 1685، www.ahewar.org/debt/shew.art.asp?aid=%2076615، تم تصفح الموقع يوم 23-02-2017.

علاقة مفهوم الأمن الإنساني بالتنمية الإنسانية:

تعني التنمية البشرية بتوسيع قدرات الأفراد، والفرص المتاحة لهم، وهي لا تقف عند حدود معينة، فهي قد تتسع لتشمل مختلف أشكال التطلعات في أوضاع مختلفة ومع إمكانيات متباينة لكن، مع شرط أن تتمتع كافة الناس بحد أدنى من الأمن لحماية أرواحهم وسبل عيشهم، بحيث تشكل ذلك نقطة انطلاق إلى الأمام أما الأمن الإنساني فيركز وكأولوية على الحقوق والقدرات والإجراءات الوقائية الضرورية في حالات الخطر التي تهدد الإنسان، ولكن يشكل الأمن الإنساني عامل أساسي لتحقيق التنمية البشرية بما أن منظمة الخيارات المتاحة للناس، لا يمكن أن تتسع إلى إذا كانوا في وضع يضمن بقاؤهم على قيد الحياة وتمتعهم بالحرية، ومن ناحية أخرى فإن الارتقاء لمستوى الناس التعليمي، وأوضاعهم الصحية، وزيادة مداخيلهم وضمان الحريات الاساسية سيعزز تنميتهم الإنسانية التي تقضي في الأخير إلى زيادة الأمن الإنساني، مما يؤدي بنا القول أن الأمن الإنساني والتنمية البشرية، وجهان لعملة واحدة.[1]

المطلب الثاني: خصائص وأبعاد الأمن الإنساني.

أولا: خصائص الأمن الإنساني: حدد تقرير التنمية البشرية لعام 1994م الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أربعة خصائص أساسية لمفهوم الأمن الإنساني وهي:

1. الأمن الإنساني مفهوم كوني يخص كل الإنسانية في العالم، لأن التهديدات مشتركة بين جميع البشر، كالجريمة المنظمة، التغيرات الداخلية والتلوث البيئي، وانتهاكات حقوق الإنسان.
2. ترابط مكونات الأمن الإنساني، فلما يتعرض أمن الإنسان لتهديد ما في أي مكان من العالم فإن كل الدول تكون معنية بالأمر، لأن الأوبئة والفقر والتلوث، المتاجرة بالمخدرات ليست أحداث معزولة داحل الدول فقط.
3. الوقاية المبكرة هي أسهل وأقل تكلفة من التدخل اللاحق في صيانة الأمن الإنساني لأن التصدي لمختلف التهديدات في بدايتها أقل تكلفة في بداية تطورها منه في مراحله اللاحقة.
4. الأمن محوره الإنسان وهو يخص نوعية حياة البشر في كل أرجاء المعمورة، كيف يعيشون في المجتمع وكيف يمارسون بحرية مختلف خياراتهم

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات الأمن الإنسان في البلدان العربية، ص ص 22-23.

5. يهتم الأمن الإنساني بأمن الناس والظروف المتعلقة بكل شخص لتحقيق العدالة الاجتماعية فهو سيحد عن الحلول العسكرية لحل المشكلات ويركز على الاهتمام بالأفراد والتنمية البشرية.[1]

ثانيا: أبعاد الأمن الإنساني

هناك سبعة مستويات للأمن الإنساني وضعتها PNUD في تقرير سنة 1994 وهي:

الأمن الاقتصادي، الشخصي، البيئي، السياسي، الغذائي، الجماعي.

1- **الأمن الاقتصادي:** يعتبر الأمن الاقتصادي من دعامات الأمن الإنساني وأول من تطرق اليه تقرير التنمية البشرية لعام 1994، حيث لكل واحد الحق العمل للحصول على الموارد اللازمة للحفاض على وجودهن كما ان له الحق في إجراءات توضع للتقليل من اخطار التوزيع غير العادل للمواد لتحين النوعية المادية للحياة الاجتماعية لضرورة ضمان بقاء الفرد

وأصبحت الازمات الاقتصادية تهدد الكثيرين والحديثة منها نتيجة لتسارع دخول رؤوس الأموال، فخلال سنتين أدى تدفقها في كوريا واندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاندا الى ازمة اقتصادية خانقة مؤدية الى تدهور أوضاع السياسية والاجتماعية إضافة للأوضاع الاقتصادية.[2]

صورة مهداة من: صور الأمم المتحدة/إسكندر ديبيبي

2- **الأمن الغذائي:** يعني ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد، ويعني أيضا التحرر من الجور وعنصرها هام في نوعية الحياة ولوضعية التغذية والصحة، وهو حق ذكر في المادة 11من العهد المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية:" حق كل فرد في مستوى ملائم كاف له ولعائلته

[1] عيسى ألاء، مفهوم الأمن الإنساني، في 18-09-2017 منتدى موضوع، www.mawdoo3.com، تم تصفح الموقع في 23-02-2017.

[2] محمد المهدي سنين، تحولات مفهوم الأمن الإنساني، مرجع سبق ذكره، ص 69.

وكذلك في غذائه وملبسه ومسكن كاف".

وتوجهت القمة العالمية للغذاء سنة 1996 أكثر من نحو الحاجات وليس الحقوق، فالأمر يتعلق بالتقليل في 2015 عدد من يعيشون في سوء التغذية إلى 50% مقارنة بسنة 1996.

ففي القمة العالمية للغذاء سنة 1996، وحسب تقديرات الصندوق الاممي للتغذية (FAO) هناك حوالي 800 مليون شخص يعاني من سوء التغذية عبر العالم، وهو ما كان يمثل 20% من سكان الدول النامية.

3- **الأمن الصحي:** يتمحور حول كيفية حماية افراد المجتمع من جميع الأخطار الصحية التي تترصد بهم، وذلك في سبيل جعلهم ينعمون بحياة أمنة صحيا وأكثر استقرارا، وعلى الرغم من التقدم الذي شهدته الرعاية الصحية، ثمة أكثر من 20 مليون إنسان يموتون بسبب الامراض التي لا يمكن الحؤول دونها، وبالتالي الصحة تشكل شرطا مسبقا للاستقرار الاجتماعي والمكون الأساسي لحماية الانسان، هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الصحة أهمها عامل سوء التغذية سواء في حالة نقص كمية الغذاء أو في حالة سوء تغذية، ففي الحالتين ينعكس المر سلبا على صحة الافراد، عامل التلوث البيئي الذي يصيب الماء والهواء حيث يتسبب بالعديد من الامراض الذي يمكن ان تودي بحياة الفرد.

4- **الأمن البيئي:** يتمحور الأمن البيئي حول اتخاذ سياسة بيئية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لحماية الطبيعة والبشر من الاخطار البيئية الرسمية التي تهدد الكرة الأرضية، كالاحتباس الحراري التلوث الهوائي، النفايات الصناعية الخطرة، والمطر الحمضي وتناقص طبقة الأوزون، وتلوث البحار والمحيطات والانهار، والضباب الدخاني، وظاهرة التصحر، وتدمير الغابات الاستوائية في عام 2006 بلغ عدد المنكوبين جراء الكوارث الطبيعية 134.6 مليون نسمة وبلغ عدد من لقوا مصرعهم من جرائها 21342 نسمة، أما

نسبة الذين لقوا مصرعهم في السنوات الأخيرة بسبب الكوارث الطبيعية ذات الصلة بالمناخ فقد بلغ 60000 نسمة، بصفة رئيسة في الدول النامية[1].

5- **الأمن الشخصي:** يقصد بالأمن الشخصي حماية الفرد من التعرض للأذى والعنف الجسدي ومختلف التهديدات المتزايدة بسبب العنف المتزايد وغير المتوقع، والناشئ عن الحروب والجريمة وانتهاكات حقوق الانسان، مثل التهديدات من المليشيات المسلحة، طرق التعذيب الجسدي من قبل قوات الأمن والشرطة، التهديد من الإرهاب الدولي، التهديد من افراد العصابات، والتهديدات الموجهة ضد المرأة وإساءة معاملة الأطفال، هناك العديد من العوامل الدافعة التي تزيد من المساس بالأمن الشخصي من بينها عجز الحكومة عن حماية حقوق مواطنيها من خلال ضعف الاليات الفعالة والكفيلة بضمان النظام العام للمجتمع وضعف هياكل انفاذ القانون، واستمرار انتهاكات حقوق الانسان الذي يعكس عدم وجود إرادة سياسية من جهة، انخفاض مستوى الوعي بقضايا حقوق الانسان من جهة أخرى.[2]

6- **الأمن السياسي:** يتم توفير الأمن السياسي من خلال الحفاظ على ضمان استحقاق كل فرد على حقوقه المدنية والسياسية والحريات العامة، بالإضافة الى ضمان استقرار النظام السياسي، ومشاركة المواطنين في عمليات الانتخاب المكفولة لهم دستوريا، أي ان الأمن لم يعد يقتصر على امن الدولة بمؤسساتها الرسمية وحسب، وانما يطال امن الشعب او امن المواطن، وتثار في اطار الأمن السياسي مسالة مهمة وهي "احترام حقوق الانسان الأساسية" خاصة الحقوق السياسية والتي نذكر مم بينها: حرية التعبير دون التعرض للقمع، الحق في الحصول على معلومات عن سياسة الدولة، المساواة في الحقوق والواجبات، الحق في حماية الملكية الخاصة...الخ.

7- **الأمن المجتمعي:** يشمل الأمن حريات المشاركة في الحياة الاسرية وكوحدة من جماعات إثنية، ويهدف لبقاء الثقافات ويندرج فيه كل من الأمن الاجتماعي، الثقافي والإثني، ويعني الأمن الاجتماعي توعية أفضل في الحياة الكريمة للمواطن من خلال ضمان الحماية

---

[1] منظمة الصحة العالمية، يوم الصحة العالمية 2007، ورقة قضايا: الاستثمار في الصحة لبناء مستقبل أكثر أمنا، تم تصفح الموقع يوم 2017/02/23، http://www.who.int/world-health-day/previous/2017/files/issuespaperfind.lowres-ar.pdf?ua=1

[2] محمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني ومنظمة حقوق الانسان؛ دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، تاريخ تصفح 2017/02/24 http://www.policemc.goveph/reports/2011/april/11-4-2011/634381389594978423.pdf

ضد التميز المؤسس على سن، الجنس، الانتماء، المستوى الاجتماعي فالأمن الاجتماعي هو الوقاية من الحاجة أيا كان غذائية اقتصادية او ثقافية.

يتمثل الأمن الثقافي والاثني في مدى تمتع الافراد والجماعات والأقليات بممارسة ثقافاتهم وشعورهم بالأمان تجاه هوياتهم وثقافتهم وحريتهم في التعبير عنها، وينعكس الأمن الثقافي في عولمة الثقافة الغربية تحت التأثير التوسع التكنولوجي السريعة بفضل قوة العومة

يعد الأمن المجتمعي من جهة مهددا بواسطة النمو الديمغرافي السريع، الهجرة، حركة اللاجئين، وفقدان الشعور بالانتماء، فهو بذلك مهدد بالفقر الذي يدفع للهجرة وبالتخلف الاقتصادي وبحالة الركود الاقتصادي، خاصة بإفريقيا بالهوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب.

والأمن الاجتماعي مهدد بدوره بإعادة احياء التمييز بظاهرة الاقصاء واعمال الإرهابية...الخ.[1]

* جدول يمثل اهم التهديدات التي تطال كل بعد من ابعاد الأمن الانساني:[2]

نوع الأمن	امثلة عن التهديدات الرئيسية
الأمن الاقتصادي	الفقر الدائم، البطالة
الأمن الغذائي	الجوع، المجاعة
الأمن الصحي	الامراض المعدية، الأغذية الملوثة، سوء التغذية، تدني الحصول على الرعاية الصحية
الأمن البيئي	التدهور البيئي، استنزاف الموارد، الكوارث الطبيعية، التلوث
الأمن الشخصي	العنف الجسدي، الجريمة، الإرهاب، العنف الاسري، عمالة الأطفال

[1] فريدة حموم، الأمن الإنساني (مدخل جديد في الدراسات الأمنية) ، مرجع سبق ذكره، ص ص 69-70.

[2] Humman security unit: An Overview of the human security concept and the united nations trust fund for humman security, crity, p6.

الأمن المجتمعي	التوترات القائمة على الهوية المشتركة، الاثنية، الدينية...الخ
الأمن السياسي	القمع السياسي، انتهاكات حقوق الانسان

المطلب الثالث: الأبعاد الهوية والعالمية للأمن الانساني:

تقر النظريات التكونية بمجملها للمفهوم الأمني الإنساني، الترابط والتكامل بين الأنظمة الإقليمية والعالمية والداخلية، فمفهوم الأمن الإنساني مفهوم كوني ينطلق من فكرة انه لا أحد يؤمن من التهديدات، وانه على الكل ان يعمل معا لضمان السلم والأمن الدوليين، اللذان ينعكسان على امن الدول كلها:

1- **الأبعاد الجهوية:** أدت عولمة التهديدات لان تكون الحلول على مختلف المستويات، محلية، جهوية، عالمية، فمشكلة اللاجئين في افريقيا شكلت توترات على مستوى الدول المستقبلة لهم، مما دفع بالمنظمة الأمم المتحدة بالتركيز على مشكلة اللاجئين واشراك زحفهم بتهديدات رئيسية للاستقرار السياسي للدولة بمسألة الأمن الدولي.

ففي البحيرات العظمى في افريقيا شكل اللاجئون في افريقيا تهديدا لأمن وسلم المنطقة الامر الذي دفع بالدول الغربية بالدفاع عن حقوق الانسان والتنديد بالانتهاكات واضطهاد الأقليات

كما دفع خطر تجارة المخدرات في الولايات المتحدة الامريكية الى اتباع سياسة جهوية للقضاء على هذا التهديد لذا شرعت سنة1995 في مشروع رش محاصيل الكوكا خارج دولتها بمنتوج كيمياوي ورغم ان الحكومة الامريكية والكولومبية تأكد على ان خطورة هذه المواد على الانسان والحيوان الا ان هذه المواد أدت الى التقليل من انتاج المخدرات

اما في أوروبا بعد الحرب الباردة (سقوط الحرب الباردة) لم تعد الأولوية للمسائل العسكرية الدفاعية، بحث أصبحت المسائل الأمنية في أوروبا هي المشاكل الأمنية للأوربيين، كما أدى زوال الاتحاد السوفياتي الى إعادة النظر في العديد من المصطلحات المفاهيم أصبحت التوترات والنزاعات الاثنية الداخلية تظهر في أجزاء منها مهددة في ذلك استقرار القارة.

ويظهر لنا ان ما يحدث في افريقيا وامريكا وآسيا لم يعد مرتبط فقط في الأمن في الجانب العسكري بل في كل ما يمكن ان يهدد الأمن الإنساني حيث أدت أهمية الانسان والمواطن الى تبني فحوى الأمن الإنساني على جميع الأصعدة في كل المستويات

2- **الأبعاد العالمية:** أضحت المسائل الأمنية ذات بعد عالمي شامل، ومفهوم الأمن الإنساني بغض النظر اتخاذ الفرد كمرجعية لإقامة المقاربات الأمنية وهو مفهوم يؤكد على عالمية التهديدات والحلول.

اذن لابد من التعاون لتأمين مستقبل اكيد ومشترك أي ان كل واحد وكل دولة بحاجة الى الآخر، هذه الرأي للنظام الدولي وقعت لتشكيل مقاربات امنية تؤكد الذهاب الى ابعاد من المصالح الفردية للدولة

لو اخذنا الوضعية الأمنية افريقيا نجد هناك 20 دولة من بين 52 تعيش حالة فوضى، وان لم تعالج فستمس كل القارة، خاصة بسبب نمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية وبالتالي دفع الملايين من الأفرقة الى الهجرة نحو أوروبا، خاصة ان مديونية هذه الدول تزداد رغم انها من أفقر الدول

أدى الوعي العالمي بخطورة التهديدات لتكثيف العمل على المستوى العاملي، وتعمل الأمم المتحدة على خلق رأي عالمي حقيقي، والدفاع به للشعور بخطورة الوضع لذا قامت بعقد كثير من القمم والمؤتمرات وإصدار العديد من الإعلانات العالمية منها:

- ✓ قمة ريو في 1992 حول البيئة والتنمية
- ✓ قمة فيان في 1993 حول حماية حقوق الانسان
- ✓ قمة القاهرة 1994 حول السكان والتنمية
- ✓ قمة كوبنهاغن 1995 حول التنمية الاجتماعية
- ✓ قمة بيكين 1995 حول المرأة
- ✓ قمة طوكيو 2003 حول الماء
- ✓ قمة جوهانسبورغ 2003 للتنمية المستدامة .... الخ.[1]

[1] فريد حموم، مرجع سبق ذكره ص 81-82.

الفصل الثاني: مظاهر التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في إفريقيا

المبحث الأول: مظاهر التهديدات البيئية في إفريقيا

تشكل التهديدات البيئية رهانا أمنيا في غاية الخطورة لأن هذا النوع من التهديد يمتاز بشمولية أثاره التي لا تقتصر على دول أو إقليم معين بل قد تمتد لتشمل الأقاليم المجاورة وحتى البعيدة.

المطلب الأول: ماهية التهديدات البيئية في القارة الإفريقية

أولا: تهديدات المتعلقة بالمناخ

1- **ظاهرة التغيرات المناخية:** Climat Change تعد ظاهرة التغير المناخ من الظواهر الخطيرة التي أصبحت مصدر قلق في أوساط العلماء في العالم، والأكثر تضررا من هذه الظاهرة هم شعوب العالم الثالث (الدول النامية) بالإضافة إلى ذلك فإن كل المؤشرات والقياسات التي تم رصدها تشير إلى ظاهرة التغير المناخي التي ترفع من زيادة نسبة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتج عن الأنشطة البشرية المتزايدة، خاصة حرق الوقود الأحفوري (الفحم –البترول –الغاز الطبيعي) إلى جانب إزالة الغابات الاستوائية التي تستهلك ثاني أكسيد الكربون، ففي فيفري 2004 حذر "ديفيد أندرسون" وزير البيئية الكندي قائلا: "أنه ليس من المحتمل أن يتحول 500 مليون شخص لاجئين إلا أن ذلك يمكن أن يسببه التغير المناخي"[1].

أكد التقرير الذي أعلن في باريس 2017/02/02 أن اللجنة الحكومية لتغيرات المناخ قد انتقلت من مرحلة عرض التنبؤات وطرح التحذيرات إلى تقديم الملاحظات على بدأ حدوث ظاهرت التغير المناخي، والتي برزت في التغيرات التالية:

بلغ ثاني أوكسيد الكربون في الهواء الجوي (طبقة الأثوم سفير) 3.79 جزء في المليون، وهو أعلى تركيز يصل إليه خلال 650 ألف عام الأخيرة (أي منذ العصور الجليدية)، وكان تركيز ثاني أكسيد الكربون في عام 1850 لا يزيد عن 2.80 جزء في المليون، وقد تسارعت معدلات زيادة التركيز السنوية خلال فترة 1995 إلى 2005 بمتوسط سنوي بلغ 1.9 جزء في

[1] عبد الرحمان محمد السعدني، مشكلات بيئية (طبيعتها–أسبابها–أثارها–كيفية مواجهتها)، القاهرة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2007، ص123.

المليون، أما متوسط الزيادة السنوية خلال الفترة 1960 إلى 2005 فقد كان 1.6 جزء في المليون.

كانت الاثني عشر عام الأخيرة الأكثر حرارة على الإطلاق، ولقد سجل ارتفاع لدرجة حرارة الأرض بين 2001 إلى 2005 بلغ 0.95 درجة مئوية بالفعل.

وتم رصد ارتفاع في درجة حرارة المحيطات على عمق 3000 متر مقارنة بعام 1961 ومن المعروف أن المحيطات تستوعب 80 بالمئة مندرجة حرارة الأرض مما يعني انخفاض نسبي في قدرة المحيطات على استيعاب الحرارة، وإمكانية تمدد مياه البحار بسبب زيادة حرارتها، مما يساهم في ارتفاع مستوى سطح البحر بصفة عامة.

كما حدث تغير ملحوظ في تساقط الأمطار فقد إزادة الأمطار في الأجزاء الشرقية للأميركيتين وشمال أوروبا ووسط أسيا وبالمقابل فقد لوحظ ظهور الجفاف في مناطق الساحل الإفريقي والبحر المتوسط وجنوب إفريقيا وبعض مناطق جنوب أسيا[1].

2- **الاحتباس الحراري:** من الغارات التي تسبب الاختباس الحراري نذكر ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان والأكاسيد النتر وجنية التي تنتج عن الأنشطة الزراعية واستخدام الأسمدة والمبيدات والكلور فلور كاربون أو غا ز (السيافسي) الذي ينبعث من الصناعات المختلفة إضافة إلى غازات الأوزون وأول أكسد الكربون وبخار الماء[2].

ويمكن تعريف ظاهرة الاحتباس الحراري بأنها الزيادة التدريجية في الحرارة أدنى طبقات الغلاف الجوي المحيط بالأرض كنتيجة لعدة عوامل من أهمها الغازات المنبعثة كما ذكرنا سابقا.

وتعمل غازات الاحتباس الحراري على احتجاز الحرارة التي تتزايد نتيجة لامتصاصها الأشعة الحمراء مما يسبب تزايدا مستمرا في درجة حرارة الأرض وذلك لأن غاز ثاني أكسيد الكربون من الغازات الثقيلة ويوجد في طبقات الجو السفلى، فعند وصول إلى أشعة الشمس

[1] محمد نعمان نوفل، اقتصاديات التغير المناخي الأثار والسياسات، جامعة المنوفية، المعهد العربي للتخطيط، العدد رقم 24، 2007، ص ص 7-8.

[2] عبد الإله محمد الحسن عبد السلام، الأثار البيئية والصحية المتوقعة في الظاهرة التغيرات المناخية في السودان، مجلة أسيوط لدراسات البيئية، العدد 33، جامعة الجزيرة، السودان، 2009، ص 132.

إلى الأرض تكون في شكل موجات قصيرة ولكن عندما تسقط على الأرض تتحول إلى موجات طويلة، فيقوم غاز ثاني أوكسيد الكربون بامتصاصها مما يسبب ارتفاع درجة حرارة الأرض[1].

3- **استنفاذ طبقة الأوزون: Ozone Layer Depletion** يوجد الأوزون على شكل طبقة تغلف الكرة الأرضية، وتعرف أيضا بطبقة "الأزوتوسفير" لأنها غنية بغاز الأوزون (O_3)، ويبلغ سمكها 40 كلم، وفي 10 كيلومترات الأولى في هذه الطبقة تظل درجة الحرارة ثابتة، حوالي55° درجة مئوية تحت الصفر، ثم ترتفع تدريجيا لتصل في نهاية الطبقة إلى حوالي 100° درجة مئوية وذلك للوجود غاز الأوزون الذي يمتص الأشعة الحرارية ويعكس معظم الاشعة فوق البنفسجية، إلى جانب دور الثاني في تنظيم درجة حرارة الأرض وأي تلف لهذه

الإطار ٣: ثقب الأوزون بحجم قياسي

تم اكتشاف ضمور طبقة الأوزون الحامية في الغلاف الجوي الأرضي من قبل الباحثين العاملين في المنطقة القطبية الجنوبية في أوائل ثمانينات القرن الماضي. وقد نجح بروتوكول مونتريال المبرم في العام ١٩٨٧ بتخفيض انبعاثات المواد التي تستنفذ طبقة الأوزون، مثل مركبات الكلوروفلوروكربون.

وعلى الرغم من التقدم الذي حدث، فقد كان ثقب الأوزون في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٦ فوق المنطقة القطبية الجنوبية الأوسع على الإطلاق. ويعزى ذلك جزئياً إلى درجات حرارة باردة بشكل خاص في طبقة الستراتوسفير، إلا أنه يعزى كذلك لثبات هذه المواد الكيميائية – إذ يستغرق تفككك المواد المستنفذة للأوزون حوالي ٤٠ عاماً. ويتوقع لطبقة الأوزون أن تسترد عافيتها، ولكن يعتقد الآن أنها ستعود لحالتها قبل ثمانينات القرن الماضي بحلول الفترة ما بين العامين ٢٠٦٠-٢٠٧٠، أي بعد أكثر من ٧٠ سنة من انفاق المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات، وبتأخير ١٥ سنة عن التوقعات الأبكر. ويظهر هذا كلاً من فعالية الإجراءات الدولية المنسقة بشأن القضايا البيئية العالمية والحاجة لعمل شيء ما بسرعة بخصوص قضايا كتغير المناخ، حيث تستغرق الإصلاحات وقتاً طويلاً وحيث أن لتغيرات الغلاف الجوي آثاراً عالمية أوسع تأثيراً.

المصادر: NASA 2006, WMO/UNEP 2006

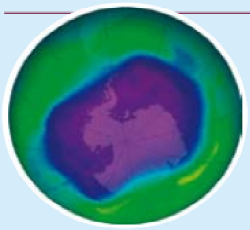

ثقب طبقة الأوزون فوق المنطقة القطبية الجنوبية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.
المصدر: NASA

الطبقة يعرض الإنسان والأرض والحيوان إلى مخاطر كثيرة، لكن بسبب الانبعاثات الكثيفة لغازات الاحتباس الحراري والملوثة للبيئة الصادرة عن مختلف الأنشطة الصناعية للإنسان واختلال التوازن الطبيعي يؤدي تدريجيا إلى فقدان هذه الطبقة (الأزونية).

4- **تلوث الهواء:** يتسبب ملوثات الهواء في موت حوالي 50.000 شخصا سنويا، أي تمثل هذه النسبة حوالي 2 بالمئة من النسبة الإجمالية للمسببات الأخرى للموت، فقبل الحديث عن التلوث الهوائي يجب أن نتعرف أولا على مكونات الهواء:

[1] عبد الرحمن أزهر حسين، ظاهرة الاحتباس الحراري (الأسباب والتداعيات والحلول)، تم تصفح الموقع يوم 2017/03/02. http://dimarsi.iua.edu/magazine.pdf ص61.

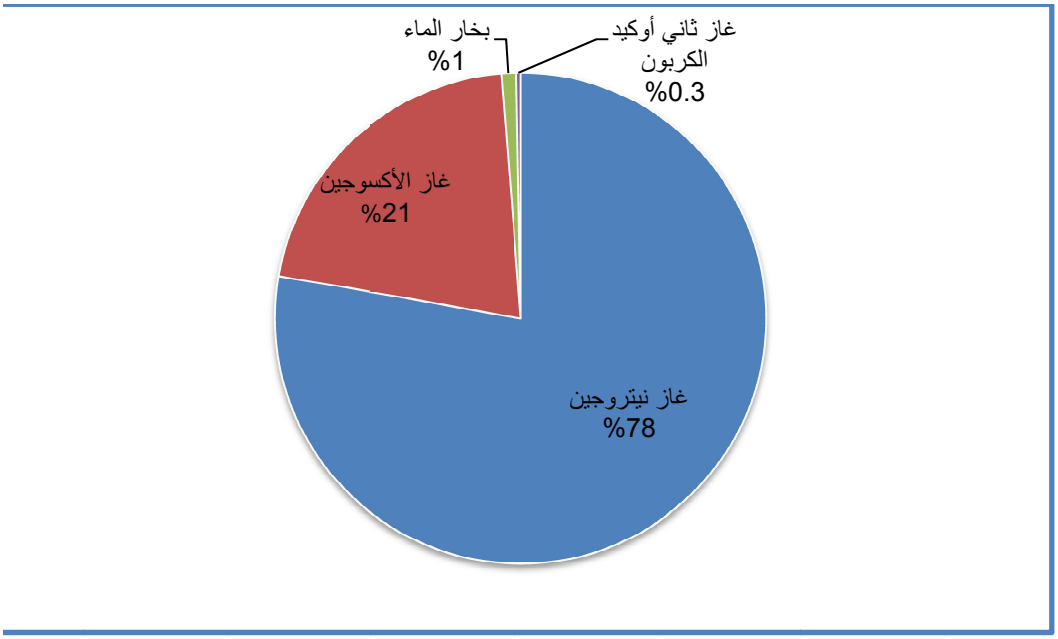

الشكل 01: يوضح التركيب الهوائي.

كما توجد غازات أخرى بشكل ضئيل جدا مثل: النيون، الأرجون، الهيليوم، الكربون، الأمونيا، الأوزون، الميثان.

وبالتالي عندما تدخل مركبات أخرى للهواء غير تلك المركبة يصبح الهواء ملوثا بدأت مشكلة تلوث الهواء تظهر بشكل فعلي بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور البترول وما تلها من صناعات وانتشار المصانع التي تعتمد على الفحم والبترول وانتشار السيارات ومختلف المركبات مما أدى إلى تلوث الهواء ومن مميزات هذا الأخير، أنه سريع الانتشار حيث لا يقتصر تأثيره على منطقة المصدر بل يمتد إلى المناطق المجاورة وحتى البعيدة.

كما يعتبر من أقدم المشاكل البيئية التي عرفها الإنسان بحيث تشهد سنة 1300 صدور أول تشريع بيئي خاص بالهواء، عندما أصدر الملك "إدوارد الأول" (ملك إنجلترا) مرسوما ملكيا يقضي بمنع حرق الفحم خلال فترة انعقاد المجلس[1].

ومن بين الأخطار التي تواجهها البيئة عموما والإنسان بشكل خاص من جراء تلوث الهواء خاصة الغازات المنبعثة من السيارات ووسائل النقل الأخرى.

[1] المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، الأثر البيئي لوسائط التبريد (أساسيات تلوث الهواء)، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، الوحدة الثانية، المملكة العربية السعودية.

نوعية الملوث	سيارات البنزين	سيارات الديزل
أول أكسيد الكربون CO	301.60	9.28
ثاني أكسيد الكربون CO_2	180	191
أوكسيد النتروجين NO	02.20	15.80
ثاني أكسيد الكبريت SO_2	0.14	3.48
الهيدرو كربونات HC	52.20	1.16
مركبات الرصاص pb	0.110	-
ستاج أوسخام	0.220	1.16

الشكل 2: يوضح هذا الجدول الكميات القياسية للمواد الملوثة الناتجة عن السيارات البنزين والديزل.

من خلال الشكل أن أول وثاني أوكسيد الكربون هما الأكثر انبعاثا، ثم يأتي الهيدور كربونات غير المحترق في الترتيب الثالث فيما يخص سيارات البنزين بالإضافة إلى الرصاص فهو ينتج عن سيارات البنزين فقط، وهذه الملوثات تسبب خطر على الإنسان، كما نوضح في الجدول التالي:

ثاني لأوكسيد الكربون	يسبب الاختناق وصعوبة التنفس والتهاب أغشية القصبة الهوائية
أكسيد النتروجين	أمراض الرئة وتهيج الغشاء المخاطي للأنف والعيون
ثاني أوكسيد الكبريت	أمراض الرئة وإلحاق أضرار بالنبات والحيوان
الرصاص	يؤثر على الجهاز العصبي والعظام والكلى
سخام أو السناج	روائح كريهة والتهاب الأغشية المخاطية

الجدول 03: يوضح هذا الجدول المخاطر الناجمة عن الغازات الملوثة.[1]

ثانيا: التهديدات البيئية المتعلقة بنضوب الموارد الطبيعية

1- **خسارة التنوع البيولوجي: Biodiversty** ويشير التنوع الحيوي أو البيولوجي إلى جميع الأشكال الحياة الموجودة على الكرة الأرضية من نبتات وحيوانات وفطريات وكائنات دقيقة أخرى، ويعرفه "ميثاق التنوع الحيوي" :"بأنه تباين الكائنات الحية المستمدة من جميع المصادر ومنها النظم البيئية والبرية والبحرية وغيرها من النظم المائية والتكوينات البيئية التي تشكل هذه النظم جزء منها وينظم هذا التباين التنوع الحيوي داخل الأنواع كذلك بين النظم البيئية المختلفة".

يبلغ عدد الكائنات الحية في العالم بشكل تقريبي بنحو 7-100 مليون، ولكن العدد الأكثر قبولا بين العلماء هو من 13 إلى 15 مليون نوع سنة 1995 (UEEP)

ويبلغ عدد الأنواع التي تم تعريفها ووصفها العلماء بنحو 1.75 مليون نوع، يتم اكتشاف أنواع جديدة كل سنة معظمهم من الحيوانات اللافقارية، وقد بلغ معدل السنوي للعدد الأنواع الجديدة الموصوفة في السبعينيات من القرن الماضي 13000 ألف نوع[2].

تكمن أهمية هذا التنوع من خلال الحفاظ على التوازن الطبيعي لأن غياب حلقة أو نوع قد يؤدي إلى أخطار جمة.

ولكن يتعرض هذا التنوع الحيوي للكثير من التهديدات التي تنذر بخطر انقراض العديد من الكائنات الحيوانية أو النباتية، وقد يكون مصدر التهديد من الطبيعة ذاتها أو من قبل الأنشطة والتدخلات الإنسانية.

أما بالنسبة لمراقبة التنوع في القارة الإفريقية يشهد ضعف كبير، ففي دارسة مسحية عام 2009، ذكرت ما يقارب نحو 50 بالمئة من النباتات التي واجهت خطر الانقراض، بسبب

[1] فتحي حسين الأمين، تلوث الهواء والمخاطر البيئية الناتجة عن عوادم المركبات في مدينة مصراتة، جامعة مصراتة، كلية الهندسة، قسم الهندسة الميكانيكية، المجلة الدولية المحكمة للعوم الهندسية وتقنية المعلومات، المجلد 2، العدد 1، ديسمبر 2015. ص ص 4-5.

[2] محمد سليم علي-أشتيه، التنوع الحيوي أهمية وطرق المحافظة عليه: وحدة أبحاث التنوع الحيوي والتقنية الحيوية، مركز أبحاث التنوع الحيوي والبيئة كاتل، نابلس، فلسطين، سلسلة دراسات التنوع الحيوي والتقني والبيئي، النشرة رقم1، 2002، ص ص، 2-3.

استخدام ما نسبته 80 بالمئة منها من قبل السكان لتجارة بلحوم الحيوانات ت البرية في لإفريقيا الوسطى تهديد قد يؤثر على البيئية والتنوع الحيوي بشكل مباشر.

وتشير التقريرات إلى أن الناس الذين يعيشون في حوض الكونغو يستهلكون من 1.1 إلى 3.4 مليون طن لحم من الحيوانات البرية، وقد أهلكت تجارة اللحوم والصيد التجاري للحيوانات البرية القسم الأكبر من عدد الحيوانات المهددة بالانقراض، من الأنواع المعمرة مثل: حيوان الشمبانزي[1].

2- **إزالة الغابات: Deforestation**

تحتوي بعض النظم الإيكولوجية الأكثر ازدهارا على وجه الأرض إذ تظم تنوع رائع من الطيور والحيوانات والنبتات والغابات تمثل الأساس على ما يزيد عن 5000 منتج تشمل (زيت العطور، الأدوية العشبية، الأثاث، الغذاء...إلخ)، كما تمنع من تأكل التربة وتساعد في تنظيم أحوال المناخ وتوفير المياه النقية.

ومع ذلك تتعرض الغابات عبر العالم إلى ضغوطات وتحديات هائلة، ولهذا السبب قررت الأمم المتحدة في 2011، (سنة دولية للغابات) وقرر أن تكون الغابات موضوع في اليوم الدولي لتونع البيولوجي 22ماي2011،[2] أما فيما يخص إفريقيا تغطي الغابات حاليا نحو 23 بالمئة من الأراضي، وقد أفادت البلدان الإفريقية أن 75 مليون هكتار من الأراضي الغابات (10 بالمئة من المساحة الإجمالية للغابات) قد تحولت إلى استخدامات أخرى في الفترة ما بين 1990 إلى 2010، وتعد إزالة الغابات في إفريقيا مدفوعة بالطلب على الأراضي الزراعية وأغراض الرعي.

وهناك مصدر ضغط إضافي على الموارد الخشبية في إفريقيا هو أن الأخشاب تعد المصدر الرئيسي للوقود، فحوالي80 بالمئة من جميع الأخشاب المستخدمة في هذا الإقليم

[1] منظمة الأغذية وزراعة الأمم المتحدة، توقعات البيئة العالمية 4. من أجل تنمية كينيا، نيروبي 2007، ص16.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة: التنوع البيولوجي للغابات (كنز الأرض الحي)، أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ماي 2011، ص03.

فهي لأغراض الوقود، وحدث نقص حاد في الوقود الخشبي يؤثر على مناطق كثيرة من إفريقيا الشرقية[1].

فقدت إفريقيا نحو 39 مليون هكتار من الغابات الاستوائية خلال الثمانينات وحتى عام 1995 فقد 10 مليون هكتار أخرى لتصل الخسائر إلى 49 مليون هكتار[2].

وقد بلغت النسبة السنوية لفقدان الغطاء الغابي 10 مليون هكتار للفترة ما بين 2000-2005، تتسم إفريقيا بأعلى معدل لإزالة الغابات بين مناطق العالم، وتفقد القارة ما يقارب40.000 كلم^2 أو نسبة 0.62 بالمئة من غاباتها سنويا، مقارنة بالمتوسط العالمي لإزالة الغابات والبالغ 0.18 بالمئة[3].

ومنذ سنة 1990 سجلت أعلى نسبة للعدم التشجير في إفريقيا، وتجدر الإشارة في هذا الشأن لإزالة الغابات تتبرمن بين الأسباب الرئيسية للاحتباس الحراري، حيث أن الأشجار التي تقطع تتوقف عن استهلاك غاو ثاني أوكسيد الكربون من الغلاف الوي أثناء عملية التركيب الضوئي، كما أن حرق الأشجار يؤدي إلى انبعاث المزيد من غاز ثاني أوكسيد الكربون، الأمر الذي يساهم في تفاقم مشكلات التغييرات المناخية، كما يؤدي إلى تقليل من تثبيت التربة مما يزيد من توسع ظاهرة التصحر وزحف الرمال، وبالتالي فإن الغابات وحفظها يمنح فرصة مهمة لحماية التنوع البيولوجي، ويساهم في اعتدال المناخ[4].

[1] منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة: حالة الغابات في العالم 2012، روما، 2012، ص16.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير البيئة العالمية 2000، البحرين، المنامة: عالم الترجمة 2000، ص52.

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية 4، البيئة من أجل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص207.

[4] عبد الحكيم ميهوبي، مرجع سابق ذكره، ص252.

3- **التصحر**: برزت كلمة التصحر في أحاديث التنمية الدولية منذ أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة 1974/12 قرارين، الأول الدعوى إلى الدول بصفة عامة للاهتمام بدراسات وطرق مكافحته، والثاني قرار بعد مؤتمر الدولي عن التصحر عام 1999، وعقد المؤتمر في نيروبي(كينيا) عام 1977، وقد بدت كلمة التصحر كبديل لمصطلحات سابقة مثل (زحف الصحراء).

ويعرف التصحر بأنه: "تدهور الأرض في المناطق الجافة وشبه الجافة وتحت الرطبة وينتج عن عوامل عدة منها تغيرات المناخ ونشاط الإنسان"[1].

وعرف أيضا "هوران متشنج" التصحر على أنه: "إحتداء مكاني لظروف الصحراوية في اتجاه المناطق الرطبة وشبه الرطبة"، كما أن التصحر يأخذ أشكال مختلفة متمثلة في تملح التربة، تعريتها، كثبان الرملة وزحفها، تكرار مظاهر الجو الغبارية وقلت التنوع البيولوجي، يمكن أن تكون منظومة بيئية مركبة تدعى (بظاهرة التصحر) كما أنه تعد منظومات فرعية تمثل اشكال متعددة لحقيقة واحدة التدهور البيئي[2].

تهدد ظاهرة التصحر سكان الأرض باعتبارها مشكلة متشابكة مع الظواهر البيئية الأخرى، مثل ظاهرة التغيرات المناخية وظاهرة أزمة المياه العالمية، منذ عام 1950 تعرض ما يقدر بحوالي 500.000.000 مليون هكتار من الأرضي لتعرية التربة تشمل ما يصل إلى 65 بالمئة من الأراضي الزراعية[3]، وقد شهدت إفريقيا جنوب الصحراء موجات من الجفاف لعدة سنوات متواصلة، خاصة الساحل الإفريقي خلال الفترات التالية:(1912-1915) (1923-1937) (1968-1973) (1980-1984)[4]، وآخر جفاف الذي ظرب منطقة القرن الإفريقي

[1] محمد عبد الفتاح القصاص، تدهور الأراضي في المناطق الجافة (التصحر): سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، صدرت السلسلة في جانفي 1975، ص ص 5-6.

[2] علي غليس ناهي السعيد، المفهوم والمنظومة الجغرافية لظاهرة التصحر: مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد 5، العدد 15، كانون الأول، 2009، ص4.

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير التوقعات البيئية العالمية 2000، مرجع سابق ذكره، ص52.

[4] علي غليس ناهي السعيد، مرجع سبق ذكره، ص173.

في الفترة من 2010 إلى 2011 فتوالت فترات الجفاف وتزايد ضغط البشري أدى إلى تدهور التربة وتدمير غطاؤها النباتي، وشيوع الفقر المدقع وهجرة السكان وهلاك المواشي، وهذا ناجم عن مجموعة من الأسباب في مقدمتها سببين رئيسيين:

أ- **التغيرات المناخية:** التي أدت إلى سيادة المناخ الجاف شديد الواطئة على البيئة الذي يوصف بخصائص متطرفة (كارتفاع قيم أشعة الشمس) مما أدى إلى خلق بيئة سريعة الاستجابة لأي حالة اختلال في نظامها الإيكولوجي، كما يحصل أحيانا عندما تتكرر نوبات الجفاف كالتي حصلت في الساحل الإفريقي.

ب- **الأسباب البشرية:** مثل إجهاد التربة، الري المفرط، استنزاف موارد المياه، الرعي الجائر، إزالة الغابات...إلخ.

وتعتبر إفريقيا من أكثر القارات تصحرا حيث أن 43 بالمئة من أراضيها جافة وعرضة لتأثر بتغيرات المناخ[1]، وكذلك حوالي 37 بالمئة من الأراضي الجافة في إفريقية المستخدمة لأغراض زراعية قد أصابها التآكل أو التعرية[2].

4- **نضوب المياه:** تعد المياه أحد القضايا البالغة الأهمية في القارة الإفريقية، تتسم إمدادات المياه من الأنهار، البحيرات، الأمطار، ويمكن أن تفرض تهديدات البيئية كتغيير المناخ ضغوطا إضافية على توفر هذا المورد الأساسي، بحيث تبلغ معدلات الهطول في إفريقيا حوالي 20210 مليار م^3 في السنة، ينساب منها عبر الأنهار حوالي 5000 مليار م^3 سنويا يمكن التحكم والاستفادة من حوالي 4000 مليار م^3 سنويا[3].

[1] علي غليس ناهي السعيد مرجع سبق ذكره، ص173.

[2] عبد الحكيم ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 247-248.

[3] عمر محمد سالم، التعاون العربي الإفريقي في مجال إدارة الموارد المائية، المنتدى الرفيع المستوى والتعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار والتجارة من أجل تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الافريقية، طرابلس، ليبيا، 2010/09/26، ص 03.

يعاني نحو 25 بالمئة من سكان إفريقيا من الإجهاد المائي بينما يعيش 69 بالمئة منهم في ظروف وفرة مائية نسبية، إلا أن هذه الوفرة النسبية لا تأخذ في الاعتبار عوامل الصلاحية نقاء المياه الشروب وما مدى تسيير النظافة الصحية[1].

رغم ذلك تزخر إفريقيا بالعديد من الأنهار فنهر الكونغو يبلغ مخزونه المائي حوالي 1400 مليار م^3 بالإضافة إلى نهر زمبابوي بمخزن 400 مليار م^3 سنويا ثم نهر النيجر بحوالي مليار 1400 مليار م^3 سنويا ويأتي نهر النيل بـ 86 مليار م^3، بحيث يجري نهر النيل في مصر والسودان و 9 دول إفريقية ويخدم 150 مليون شخص، ومن المتوقع أن يرتفع عدد السكان حوله إلى حوالي 340 مليون شخص بحلو عام 2025م.

أما نهر الكيتو والذي يجري في بوتسوانا، ناميبيا، أنغولا، في جنوب القارة الإفريقية، وفي وسط غرب إفريقيا يعتمد 20 مليون شخص في 6 دول على بحيرة التشاد فقط، والتي قلت مياها بمقدار 95 بالمئة خلال 38 عام الماضية، وفي المقابل تعاني 13 دولة إفريقية من ندرة المياه، وستنظم إليهم 12 دولة أخرى بحلول 2025م.

والملاحظ هنا أن هذا التشارك من شأن أن يخلق توتر وصراع بين هذه الدول المتشاركة، وبالتالي إلى جانب التهديد البيئي وندرة المياه من جهة والحروب على المياه من جهة أخرى، وهذا فعلا يعتبر تهديد حقيقي للقارة الإفريقية عامة وللأمن للإنسان بشكل خاص.

وفي تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للمياه وحفظ الصحة العامة في مارس 2007 بمناسبة اليوم العالمي للمياه، حذر من كارثة إنسانية تنتظر القارة الإفريقية والتهدد باندلاع المزيد من الصراعات حول على قطرة مياه، حيث أكدت الحقائق التالية أنه:

- ✓ يعاني حوالي 700 مليون شخص من ندرة المياه في 13 دولة في حلول2025م.
- ✓ يفتقد أكثر من 300 مليون شخص في إفريقيا للحصول على مياه نقية
- ✓ تعد إفريقيا أقل القارة في العالم في إمكانية وصول شبكات توزيع المياه النقية والصحية.
- ✓ يعاني نصف سكان إفريقيا من الأمراض المتصلة بالمياه غير النقية.
- ✓ تضم القائمة الخاصة بـ 13 دولة الأكثر معاناة وتضررا بأزمة المياه من بينها 9دول إفريقية (جانبيا، جيبوتي، صومال، مالي، موزنبيق، أوغندا، تنزانيا، إثيوبيا، إريتريا).

[1] بوابة بو جديد المجتمعية، حروب المياه في إفريقيا، نشرت في 04 أفريل 2009 بواسطة yomgedid، المصدر موقع محيط، تم تصفح الموقع يوم 2017/03/02، yomgedid.kenanonline.com.

5- **نضوب الثروة السمكية:** تشكل الثروة السمكية مصدر رزق لأكثر من 10 ملايين إفريقي، حيث تنتج إفريقيا أكثر من 7.3 مليون طن من الأسماك و90 بالمئة من هذه الكمية يوفرها صغار الفلاحين، وفي المقابل 3/2 أي ثلثي البلدان التي تتعرض مصائد الأسماك فيها لمخاطر كبيرة من جراء تعكر المناخ في البلدان التي تقع في المنطقة الاستوائية.[1]

في هذه الصورة التي التقطت في 6 أفريل 2012, نرى مسؤولين واقفين قرب جثث دلافين على شاطئ بيمونتال في شيكلايو, بيرو.
صورة: AP Photo/Nestor Salvatierra

وقد ساهم تغير المناخ في ارتفاع درجة الحارة في مياه المحيطات في جميع السواحل القارة مما أثر سلبا على الثروة السمكية وهدد سبل العيش مجتمعات الصيد في إفريقيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساهمة أساطيل الأجنبية في إجهاد وخسارة الثرة السمكية على السواحل الإفريقية حيث تضاعف استغلال أساطيل الاتحاد الأوربي وروسيا وأسيا للموارد السمكية لغرب إفريقيا 6 مرات ما بين(1960-1990)

ثانيا: رمي النفايات الكيمياوية

مكب نفايات مشرع لسايد الصوديوم في النجاسة ، العراق .

تعتبر النفايات الكيمياوية من الصناعة والزراعة مصدرا كبيرا لتلوث ولاسيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر باقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتشير تركيزات المواد السامة الدائمة التي لوحظت في أجزاء عديدة من افريقيا جنوب الصحراء الكبرى الى هذا التلوث منتشر في النطاق واسع من جميع انحاء الإقليم، وقد سجلت مخزونات احتياطية تحتوي على 30000طن تقريبا من هذه المخزونات التي غالبا ما تتسرب، يصل عمرها الى 40 عاما، وتضم بعض

[1] عبد الحكيم ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 250-251.

المبيدات الآفات المحضورة منذ وقت طويل في البلدان الصناعية، وسوف تزيد المستويات البيئية الكيميائية السامة في البلدان التي لاتزال تستعمل المواد بكمية كبيرة مثال(نيجيريا وجنوب افريقيا وزيمبابوي)، وفي البلدان التي لا توجد بها تشريعات فعالة لاستخدامها(مترفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) 2003.

تسرب نفط خام من خط أنابيب في دادابالي، دولة نيجر، أفريل 2011. صورة: رويترز- افولابي صوتاندي

بالإضافة الى ذلك لاتزال النفايات السامة تصدر الى البلدان الافريقية وتدفن فيها، ويحدث ذلك رغم الجهود الردعية لذلك مثل اتفاقية "باماكو 1991" بشأن حظر استيراد النفايات الخطيرة الى افريقيا ومراقبة حركاتها عبر الحدود وادارتها ضمن افريقيا[1]، في عام 2006قامت شركة هولندية بإلقاء 1000طن من النفايات السامة في 16موقعا من "أبيدجان بساحل العاج"، وتتسبب ذلك بتلوث المياه الشرب للمدينة والتربة ومصائد الأسماك وفي مقتل اكثر من 10 اشخاص وتضرر اكثر من 100,000 شخص[2]، ومن اكثر الدول الافريقية التي تقوم بدفن النفايات بطرق غير شرعية نذكر: الصومال، تانزانيا، جنوب افريقيا، نيجيريا، غانا، ساحل العاج، السنيغال، وتعتبر النفايات الخطيرة المستقدمة من أوروبا من اكثر المواد التي يتم دفنها في القارة الافريقية.

المطلب الثاني: أثر التهديدات البيئية على الامن الغذائي والامن الصحي

أولا: التهديدات البيئية على الامن الغذائي: تعبر الزراعة العمود الأساسي كمعظم الاقتصاديات الافريقية، وتمثل مانسبته40% من مجموع إيرادات التصدير وتشكل 60إلى 90% من مجموع القوة العاملة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتوفر الزراعة أكثر من 50% من الاحتياجات الغذائية للأسر المعيشية وحصة مماثلة في الإيرادات، وتعتمد معظم

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير التوقعات العالمية، مرجع سبق ذكره ص 146.

[2] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، مرجع سبق ذكره، ص 41.

النظم الزراعية في افريقيا على المناخ، اذ ان معظم أجزاء افريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعتمد أساسا على الزراعة البعلية وهكذا.

فإن التهديدات البيئية على رأسها المناخ تزيد من الامن الغذائي اذ تتناقص الإنتاجية وترتفع الأسعار في البلدان التي تعاني أصلا من انعدام امن غذائي مزمن[1]، فحوالي 150مليون نسمة في افريقيا معرضون لخطر المجاعة والاوبئة بسبب الجفاف ومن بين هذه الدول "اثيوبيا، كينيا، الصومال، زيمبابوي"، والقائمة مفتوحة، لان الظروف الحالية تأهل مجموعة من الدول افريقية من نقص التغذية حسب ما أورده برنامج الأمم المتحدة لعام 2003 وهو راجع للعديد من العوامل واهمها: الجفاف، ومظاهر التغيرات المناخية، وتدهور الأراضي وبالإضافة الى تراجع الإنتاج الزراعي للفرد بنسبة 0.4% في الفترة ما بين 2000و2004.

- تعتبر افريقيا بؤرة للفقر حيث يتدنى مستوى الفقر الى اقل مستويات في العالم، جاء تقرير الأمم المتحدة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2000)، ان ما بين 24 اقل نموا في العالم 33منها (69%) في افريقيا.

كما أشار التقرير منظمة الأغذية والزراعة المتحدة(FAO) الصادر في روما 1996 ان 86دولة ذات الدخل المنخفض في العالم، 43منها في افريقيا (50%) وان متوسط دخل الفرد في افريقيا لا يزيد عن 2$ في اليوم، كذلك تشكل المية أكثر من 70% من سكانها، هذا المستوى المتني للغاية في الفقر انعكس على الانسان الافريقي في التغذية والمرض وتدني الإنتاجية[2].

[1] الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الافريقي، اللجنة الاقتصادية الافريقيا "تغيير المناخ المنظور الافريقي للوصول الى اتفاق ما بعد عام 2012"، ص 2. تم تصفح الموقع 2017/03/02
.http://uneca.org/site/default/file/pageattachments/com2008-climatechange-an.pdf

[2] عبد الحكيم ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص251.

الدولة	الكارثة المسببة في ازمة الغذاء	الدولة	الكارثة المسببة في ازمة الغذاء
بوركينافاسو	جفاف، آفات الجراد	ليبيريا	نزوح حروب
بوركدى	حروب، نزوح، لجوء	مالاوي	جفاف
تشاد	لجوء، امطار ضعيفة	مالي	جفاف، جراد
افريقيا الوسطى	حروب	موريتانيا	جفاف، جراد
الكونغو الديمقراطية	حروب، لجوء، نزوح	النيجر	جفاف، جراد
جمهورية الكونغو	لجوء، نزوح	سيراليون	لجوء، نزوح
ساحل العاج	نزوح، حروب	الصومال	حروب، جفاف
اريتيريا	عودة النازحين، جفاف	السودان	حروب، نزوح جفاف
اثيوبيا	نزوح وجفاف	سوازيلاند	جفاف
غينيا	لجوء، نزوح	تانزانيا	لجوء، جفاف
كينيا	جفاف	اوغندا	حروب، نزوح
ليسوتو	جفاف	زيمبابوي	جفاف، أزمات اقتصادية

جدول: الدول الافريقية التي تواجه ازمة الطوارئ الغذاء، البيئة.

ثانيا: أثر التهديد على الامن الصحي: تتجسد تغييرات تغير المناخ على الصحة من خلال الأثر المباشر عن الطقس المتطرف مثلا في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى فان الانخفاض الكبير في أنماط تساقط الامطار قد يؤدي إلى التأثير على صحة السكان بسبب قلة الغذاء نضرا لاعتمادهم على الزراعة البعلية وآثار غير مباشرة من خلال تغير أنماط

المرض والاعتلال والمياه والصرف الصحي، والامن الغذائي والأزمات الاقتصادية العالمية والضغط السكاني والهجرة والتعمير[1].

وتؤكد الدراسات والأبحاث العالمية على ان التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية ساهمت في زيادة عدة الامراض الميكروبية المعدية والمميتة والامراض المحمولة بالنواقل، وقد أعلنت جمعية الحفاظ على الحياة البرية في أمريكيا في تقريرها عام 2008 أنه تم ملاحظة 12 مرضا مميتا للإنسان إزاء انتشارها بشكل واضح بسبب التغيرات المناخية نذكر منها: فايروس الحمة الصفراء، ينتقل بواسطة البعوض الى الانسان خاصة في مناطق افريقيا الاستوائية، حمى الضنك ينتقل للإنسان بواسطة البعوض أيضا، الملاريا ويعد أحد أهم الامراض المعدية والمهددة لحياة الانسان والذي يؤثر بشكل كبير على الصحة العامة والاقتصاد الوطني نتيجة لفقدان الملايين أيام العمل بسبب طول مدة العلاج، وبكتيريا الكوليرا، وتؤكد الدراسات على أن هناك علاقة بين زيادة درجة حرارة الأرض اليابسة والبحار مع زيادة انتشار مجموعة من الامراض المعدية للإنسان، فعلى سبيل المثال: فإن ارتفاع لدرجة حرارة الجو أو زيادة هطول الامراض او تناقصها وبالتالي تؤدي الى زيادة نشاط الحشرات التي تتأثر باي تغير بسيط في درجة حرارة الجو وهذه الحشرات تساعد على انتقال أنواع عدة من الفيروسات بأنواعها المختلفة في الطبيعة.[2]

- وفي دراسة اجراها معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة أظهرت الدراسات مدى تدهور صحة الأفارقة وانخفاض أعمارهم اذ انخفض متوسط العمر المتوقع من 50 سنة الى 33 سنة من عام 1990 الى 2002، وهذا الانخفاض يظهر في افريقيا جنوب الصحراء التي انخفض فيها العمر من 50 سنة الى 46 سنة.

---

[1] عوض خليفة موسى، التعاون الافريقي في تحقيق الامن الغذائي، ملتقى الجامعات الافريقية التعاون والتداخل، الندوة العلمية، محور الحوارات، 2006، جامعة افريقيا العالمية، تم تصفح الموقع يوم 2017/03/03
http://dimarsi.iua.edu.sd/iua-magazine/african-studies/37/11.doc.

[2] عصام الشهابي، تأثير التغيرات المناخية على صحة الانسان، تم تصفح الموقع 2017/03/05
http://www.philadelphia.edu.jo/philadreview/issues/no5/22.pdf.

- بينما سجلت خمس دول في شمال افريقيا (مصر، ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر) ارتفاعا في معدل العمر المرتقب من 65 الى 70 سنة.[1]

- يرتبط انخفاض العمر في دول جنوب الصحراء الافريقية بسبب العديد من العوامل نذكر منها: انتشار الامراض مثل الايدز والسل وتفشي الامراض الناجمة عن التدهور البيئي وتغير المناخ، وموجات الجفاف وسوء التغذية والنزاعات والصراعات والحروب.

المطلب الثالث: أثر التهديدات البيئية على الامن الاقتصادي والسياسي

أولا: تأثير التهديدات البيئية على الامن الاقتصادي: انعكست الأوضاع المتردية بالسلب على الأداء الاقتصادي والدخل السنوي للفرد في افريقيا وهذا ما أكدته الهيئة البيئية الدولية لخبراء المناخ في تقريرها التقييمي الرابع، حيث اشارت الى أن تقلبات المناخية تقلل من قدرة المزارعين الافارقة من التعامل مع الوضع المناخي وبدوره يؤثر على المحاصيل الزراعية المرتبطة بمياه الامطار والتي ستنخفض بنسبة 50% سنة 2020.

ويعتبر الجفاف أكبر تهديد بيئي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا، فحوالي 7% فقط يعتمد على السقي وهذا ما يزيد عن حساسية الامر بالنسبة لهذه الدول، لان القطاع الفلاحي في افريقيا يساهم في $\frac{1}{3}$ من الدخل الإجمالي الصافي[2].

كما ان سحر الطبيعة والحظائر المحمية للحيوانات في بعض الدول الافريقية تشكل العمود الفقري للقطاع السياحي بالإضافة الى ان 70% من دول الساحل الصحراء الافريقية تعتمد في حياتها على الغابات والثروة السمكية و60% من احتياجات الطاقة مصدرها الخشب.[3]

ويعاني غالبية سكان افريقيا من الفقر الذي يميل الى جانب التدهور البيئي تهديدا للنمو الاقتصادي، لان لفقر يعتبر السبب الرئيسي في تدهور البيئة واستنزاف الموارد بنفس القدر الذي تؤديه البيئة المتدهورة واستنزاف الموارد الى مضاعفة وتفشي الفقر.

---

[1] عبد الرحمن أحمد عثمان، تأثير الحروب والنزاعات على التعليم في افريقيا، تم تصفح الموقع في 2017/03/05، http://dimarsi.iua.edu.sd/iua-magazine/african-studies/47/002.docx

[2] عبد الحكيم ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 246-247.

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 2000، مرجع سبق ذكره، ص ص52-53.

بالإضافة ان العديد من الدول الافريقية تعاني من هاجس المديونية الى الخارج منها مديونية البيئية الكبيرة حيث تفوق تكلفة الآلات العلاجية في الصحراء الكبرى نحو 230 مليار دولار وتدفع الدول الافريقية نحو 39 مليار دولار سنويا فوائد تلك الديون.[1]

ثانيا: أثر التهديد البيئي على الامن السياسي: هناك العديد من المظاهر التي اثرت على الامن السياسي والتي انبثقت عن التهديدات البيئية مثل النمو السكاني السريع والتوترات السياسية وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والعمراني... الخ مجتموعة مع التحديات البيئية مما أدى الى افراز بعض مظاهر نذكر منها:

1. ازمة المياه في القارة الافريقية: في ظل التدهور البيئي والجفاف أصبحت مشكلة المياه العذبة والمستعملة في الري من بين اهم مواضيع النقاش خاصة وان بعض الدراسات تتنبأ بان المياه ستكون السبب الرئيسي في النزاعات في المستقبل، ويمكن ان تكون ازمة المياه في غاية الحساسية، وترتبط ارتباطا وثيقا مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسة الخارجية. ازدياد الضغوط كل من نمو الطلب وتغير المناخ في نفس الوقت قد يضع ميكانيزمات الإدارة الدولية تحت ضغوط شديدة، وحسب "غارسيا Garcia" "معادلة المياه في الدول المعقدة بالعديد من الصراعات بين وداخل الدول وبانعدام الأنظمة التعاونية في تقاسم المياه أو يقدم القوانين الدولية".[2]

2. بالإضافة الى تأجيج النزاعات البيئية الناتج عن الشح المتزايد في الموارد الزراعية والمائية والموارد الطاقوية الى اضطرابات دولية فالموارد الطبيعية هي السبب في 40% من الحروب الاهلية، فكثرة التقلب في كل من معدل تساقط الامطار وارتفاع درجة الحرارة أدى الى زيادة الصراعات الاهلية خاصة دول افريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة الى اجبار نحو 2.35 مليون شخص على الرحيل ما بين 1960 و2000.[3]

3. بالإضافة الى هشاشة الدول والافتقار الى الحكومة الراشدة وتهديد التمتع لحقوق الانسان.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التحولات السياسية في القارة الإفريقية، وتأثيرها السياسية (قراءات افريقية)، العدد 63، جويلية/سبتمبر 2012، ص13.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[3] أحمد أبو زيد محمد: "هل تصبح التغيرات المناخية مصدر للنزاعات وزعزعة الاستقرار السياسي"، الدبلوماسي، العدد 29، مارس 2008، ص15.

المبحث الثاني: آليات الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات البيئية

يعد دور الأمم المتحدة لمواجهة التهديدات البيئية من اهم الاستجابات الدولية نظرا لسجلها الحافل بالجهود في مجال حماية البيئة من خلال المؤتمرات الدولية والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وتوظيف الوكالات المتخصصة التابعة لها لمواجهة هذه التحديات.

المطلب الأول: المؤتمرات الدولية

من أجل مواجهة التحديات البيئية لجأت الأمم المتحدة الى عقد العديد من المؤتمرات الدولية لعلاج التدهور البيئي والوصول الى حلول للمشاكل البيئية، وتبلورت جهودها للدعوة الى مؤتمر ستوكهولم 1978 الذي كان بمثابة اللبنة الأولى لنقاشه ثم بعد ذلك العديد من المؤتمرات الدولية منها:

1- مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة (ستوكهولم 05-16 يونيو 1978): وهو أول مؤتمر دولي لحماية البيئة الإنسانية عقد في ستوكهولم في السويد بحضور أكثر من 115 دولة، تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا المؤتمر تنبيه الشعوب والحكومات الى مخاطر التلوث البيئي الدولية والعمل على التصدي لهذه المخاطر واقتراح الحلول القانونية لحماية البيئة وتحسينها وإقامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس سليم، وقد صدر هذا المؤتمر (اعلان حول البيئة الانسانية) متضمنا اول وثيقة دولية لمبادئ العلاقات حول الدول في مجال البيئة وكيفية التعامل معها والمسؤولية عما يصيبها من اضرار ومن بين هذه المبادئ:

- ✓ أن لكل انسان الحق ان يعيش في بيئة سليمة، ومن واجبه أيضا حمايتها وتصليحها من اجل الأجيال المقبلة.
- ✓ بالإضافة الى ضرورة تعاون الدولي من اجل التوصل الى قانون دولي ينظم كيفية مواجهة التلوث وغيره من التهديدات البيئية، كما أكد هذه الإعلان عن وجوب تدعيم السياسات البيئية.[1]

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 2000، المرجع سبق ذكره، ص219.

2- **مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو):** يعرف هذا المؤتمر باسم قمة الأرض شارك في مفوضاته نحو 156 دولة والعديد من المنظمات الغير الحكومية من 3 الى 14 جوان 1992 في البرازيل، ومن بين الأسباب التي دفعت لعقد هذا المؤتمر هو السعي لحماية البيئة من التلوث من خلال توحيد الرؤية بين الدول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة وتقديم الردود العلمية في مواجهة التحديات التي تهدد بيئة الانسان.[1]

✓ يعتبر هذا المؤتمر أيضا نقطة تحول في مفهوم التنمية والاعتبارات البيئية والاجتماعية...الخ، فالوعي البيئي أصبح يدرك ان عملية التنمية لا تقوم الا بترشيد الاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية، واهمال البعد البيئي في مسألة التنمية يؤدي الى نتائج غير مرغوب فيها[2].

✓ ومن بين أهدافه: إرساء أسس أكثر عدلا للعلاقات بين الدول الصناعية وغير الصناعية (الدول النامية) فيما يتعلق بحماية البيئة وتحقيق التنمية.

✓ وقد أشارت ديباجة هذا الإعلان الخاص بالمؤتمر ان هذا الإعلان امتداد لإعلان ستوكهولم[3]، كما تركزت مبادئها حول الحقوق والالتزامات وقواعد المسؤوليات الدولية في مجال البيئة، ونص أيضا على حماية موارد الأرض والغلاف الجوي وحماية موارد المياه العذبة والمساحات البحرية، وترشيد استخدام الموارد الحية، ومنع الاتجار غير المشروع بالنفايات السامة، ووقف التدهور البيئي واعتبار حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية...الخ.[4]

✓ بالإضافة الى وضع خطة عمل دولية للتنمية المستدامة تنقسم الى 4 مجالات في 40 بندا تغطي نطاق واسع في المجالات التي تسعى للحفاظ على الموارد الطبيعية وتعرف هذه الخطة (بجدول القرن 21)، كما تتطرق الخطة الى مواضيع تنموية اجتماعية واقتصادية، مثل محاربة الفقر وتغير أنماط الإنتاج والاستهلاك، ومعالجة الديناميكيات السكانية واليات تطبيق

---

[1] سامع عبد القوي السيد، ص ص 241-243.

[2] عبد الحكيم ميهوبي، المرجع سابق الذكر، ص11.

[3] رياض صالح أبو العطا، دور القانون الدولي في مجال حماية البيئة، القاهرة، دار النهضة العربية، ط2، ص ص 104-105.

[4] سامح عبد القوي السيد: مرجع سبق ذكره، ص ص245-247.

السياسات التنموية المستدامة[1]، كما نتج أيضا عن هذا المؤتمر ما يسمى أيضا بالبيان الرسمي لحماية الغابات الذي يعتبر قانونيا بيان غير ملزم للدول، لكنه اكد أن الغابات تشكل مستودعا هاما للكربون وانه ينبغي مراعات هذه النقطة عند وضع السياسات[2].

3- **المؤتمر العامي للبيئة والتنمية المستدامة (جوهانسبورغ 2002)**: بجنوب افريقيا تحت اشراف الأمم المتحدة في 26 اوت الى 06 سبتمبر 2002، كان الهدف منه محاولة الوقوف على الإنجازات التي حققت عن طريق التنمية المستدامة منذ اعلان (ريو).

✓ ركزت المبادئ العامة لهذا المؤتمر: تحسين مستوى معيشة الافراد ومكافحة الفقر والحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال وضع أنماط الاستهلاك، وإعادة النظر في نمط الإنتاج وتحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع معايير السلامة البيئية والاضافة الى توسيع التعاون في مجال الخبرات بين الدول والتنسيق الدولي من اجل تحقيق عملية التنمية المستدامة.... الخ.[3]

✓ كما تضمن اعلان هذا المؤتمر نشأن التنمية المستدامة التي اقرته الجمعية العامة للام المتحدة على 27 مبدأ، يؤكد على تكامل ابعاد التنمية المستدامة[4]، وكان هذا المؤتمر اخفق في التوصل الى اتفاق الموعود حول الطاقة المتجددة، بالإضافة الى ارجاع تدفق الأموال من المساعدات الرسمية للتنمية خلال التسعينيات من 85.3 مليار دولار في 1998 على 35.1 مليار دولار سنة2001، ولم تقدم الدول المتقدة خطوة نحو انجاز التعاهد الدولي برصد نسبة معينة من اجمالي دخلها القومي لصالح التنمية العالمية التي إنخفظت من 0.35% سنة1992 الى 0.22% سنة 2000، وشهدت معظم الدول النامية ترجع في المساعدات الرسمية بنسبة لا تقل عن 25%، وانخفضت هذه المساعدات الى اكثر من 50%، في 7 دول معظمها في افريقيا[5].

---

[1] باتر علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأردن، عمان، الأهلية للشر والتوزيع، ط1، 2003، ص195.

[2] عبد الرحمان مقري، ص 277 مذكرة.

[3] سامح عبد القوي السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 248-249.

[4] عبد الحكيم ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص ص14-15.

[5] باتر محمد علي وردم، ص200.

4- **مؤتمر كوبنهاغن للتغيرات المناخية 2009:** يعد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في 12-2009 بكوبنهاغن (الدانيمارك)، وتمهيد لذلك عقد فريق عدة جلسات ومفاوضات في عام 2008 و2009، وقد شهد هذا الحدث نزاعا حول الشفافية والعملية ذاتها، واثناء الجلسات انعقدت مفاوضات غير رسمية في مجموعة تشمل الاقتصاديات الكبرى والممثلين عن مجموعات الإقليمية ومجموعات المفاوضات الاخرى[1].

وهذا الاتفاق جاء مكملا لاتفاقية كيوتو من اجل حماية جديد للبيئة من التغيرات المناخية وتخفيض انبعاث الغازات الدافئة بالإضافة انه شهد المؤتمر حضور 190مشترك.

تميز باعتراف الدول المصنعة بالمخاطر ما تساهم به من انبعاثات غازات ضارة تدفع ضريبتها دول الجنوب الأقل تصنيعا، اختتمت اعمال المؤتمر بإصدار ما يسمى اتفاقية" كوبنهاغن" التي تكتسي أهميتها من انخراط مجموعة من الدول الكبيرة المصنعة، وكما دعت الاتفاقية الى ضرورة مكافحة المخاطر التغيرات المناخية والسعي الى إبقاء المعدل ارتفاع الحرارة للشامل للكرة الأرضية دون 2 درجة مؤيدين مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة الصناعية[2].

5- **مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2012 (ريو +20):** انعقد في البرازيل في 20الى28 يوليو 2012 حضره 100 رئيس من الدول والحكومات وآلاف المشاركين من القطاع الخاص والمنضمات غير الحكومية ومجموعات أخرى، تشكيل استراتيجية للحد من الفقر والنهوض بالعدالة الاجتماعية وضمان حماية البيئة للوصول الى المستقبل بصورة الية.

ركز المؤتمر على موضوعين هما:

1. الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة للقضاء على الفقر.
2. الإطار المؤسساتي للتنمية المستدامة.

[1] مؤتمر تغيير المناخ بالدوحة، نشرة مفاوضات الأرض، المجلد 12، رقم 556، الاثنين، 2012/11/26.

[2] شكراني الحسين، تقرير عن مؤتمر كوبنهاغن حول المناخ، المستقبل العربي، العدد 363، جانفي 2011، ص175.

وقد ابرزت الاعمال التحضيرية للمؤتمر ريو +20، سبعة مجالات ذات أولوية والتي تحتاج الى عناية والتي تشمل: وضائف لائقة، والطاقة والمدن المستدامة، والامن الغذائي والزراعة المستدامة والمياه والمحيطات والكوارث.

تم التنظيم أكثر من500 حدث جانبي من قبل الحكومات والمجموعات الرئيسية والمنضمات من منظومة الأمم المتحدة ومنضمات دولية أخرى.[1]

المطلب الثاني: الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف

يعتبر هذا النوع من الاتفاقيات أداة هامة وضعها المجتمع الدولي لمواجهة التهديدات البيئية من اجل تحقيق التنمية المستدامة، حاليا يوجد أكثر من 500معاهدة بيئية عالمية وإقليمية وثنائية

تعد البلدان الافريقية طرفا فيما لا يقل عن 30 اتفاقية على المستوى العالمي معظمها يصب في التعامل مع مختلف الجوانب الإدارة البيئية.

1) **اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ:** تهدف هذه الاتفاقية الى تحقيق حالة تثبيت في تركيز الغازات الدفيئة للاحتباس الحراري للغلاف الجوي عند مستوى يمنع حدوث تغيرات خطيرة في نظام المناخ وهو ما نصت عليه المادة 2كما نصت أيضا الفقرة 27من المادة 28من هذه الاتفاقية عن الحق في التنمية المستدامة...الخ

2) **اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون 1985:** جاءت هذه الاتفاقية عقب الإعلان مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية، حيث تأكد هذه الاتفاقية على ضرورة انخفاض التدابير الازمة لحماية طبقة الأوزون من التعديلات الناجمة على الأنشطة البشرية وتحقيقا لهذه الغاية فعل الأطراف المشاركة القيام بما يلي:

- ✓ التعاون عن طريق الرصد المنظم والبحث وتبادل المعلومات من اجل زيادة تفهم وتقييم لآثار الأنشطة البشرية على طبقة الأوزون

[1] منظمة التعاون الإسلامي، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة –ريو+20، مركز الأبحاث الاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية "التعاون من أجل التنمية http://www.sesric.org/event-delai-ar.php?id-691

✓ اتخاذ تدابير ادارية تشريعية والتعاون من اجل التنسيق للسياسات المناسبة لمراقبة وتحديد وخفض الأنشطة البشرية التي تقع في نطاق اقليمها ...الخ.

3) **اتفاقية التنوع البيولوجي:** تعتبر الأولى من نوعها لصيانة التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، حسب الكثير من المهتمين بالبيئة تم التوقيع عليها في ديسمبر 1993.

كانت تهتم بحماية أصناف محددة من الأنواع كالطيور مثلا، حيث تطلب الاتفاقية من البلدان اعتماد لوائح للحفاض على الموارد البيولوجية وتفرض مسؤولية قانونية على البلدان بشأن سلوك الشركات قطاعها الخاص، وتدعوا الى توفير الدعم التقني وتعويض البلدان النامية نضرا الى استخراج المواد الوراثية.

ولعل أيضا ما اكدت عليه الاتفاقية:

1- ادماج المتطلبات التنوع البيولوجي ضمن مسار القرار الوطني، والقيام بدراسة التأثير في البيئة.

2- الالتزام بالصيانة خارج الموقع الطبيعي أي احداث نظام المناطق المحمية وتهدف الاتفاقية الى تجاوز الوسائل القانونية التقليدية (كاتفاقية رامسار) واتفاقية التراث العالمي (اليونيسكو)، وقد أكملت الاتفاقية التنوع البيولوجي نضام الحماية في المواقع الأكثر تدهورا[1].

4) **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر:** تم الاعتماد هذه الاتفاقية بالبلدان التي تعاني من الجفاف الشديد والتصحر خاصة افريقيا في 17 جوان 1994 وتم التوقيع عليها في اكتوبر 1994، وقد تم التأكيد في هذه الاتفاقية على:

✓ ان البشر الذين يعيشون في مناطق مهددة بالتصحر يمثلون مركز اهتمام في عملية مكافحة التصحر وتخفيف من اثار الجفاف، حيث ان المناطق الجافة وشبه الجافة تشكل نسبة كبيرة من مساحة الكرة الأرضية، وتعتبر مصدر رزق لقطاع كبير من سكانها.

✓ تم تقويم الأطراف وتنسيق الأنشطة التي تنص عليها هذه الاتفاقية مع أنشطة الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة، خاصة الاتفاقية الإيطالية للأمم بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي.[1]

[1] عبد المومن مجدوب، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة؛ دفاتر السياسة والقانون العدد 15، كلية الحقوق والعلوم السياسية؛ جامعة ورقلة، 2016، ص ص625-626.

المطلب الثالث: دور الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة:

تلعب هذه الوكالات التابعة للأمم المتحدة دورا كبيرا في حماية البيئة ومواجهة الاخطار البيئية، وتعدد أدوارها سواء على المستوى العالمي او الإقليمي.

1-**منظمة الأمم المتحددة للتنمية الصناعية (UNIDO)** تأسست سنة 1976، اختيرت لتكون حاجز للأمم المتحدة الخاص عام 1985 والهدف منها:

- ✓ دعم التنمية الصناعية المستدامة في الدول النامية والدول ذات الاقتصاد المتغير.
- ✓ ينحسر عمل (UNIDO) في جهتين رئيستين هما: دعم القدرات الصناعية والتنمية الصناعية المستدامة والإنتاج الانظف.

2-**منظمة الصحة العالمية (WHO)**: تأسست في 1945، عملت المنظمة من خلال الأمانة مع الدول الأعضاء الى اذكاء الوعي العالمي بالمخاطر التهديدات البيئية بهدف وصول جميع الشعوب اعلى درجات الصحة التي تشمل الجسدية والعقلية والاجتماعية، ليس فقط التخلص من الامراض والعاهات.

اما الأنشطة الرئيسية للمنظمة هي تقديم الارشاد في مجال الصحة على مستوى العالمي، ووضع معايير عالمية ونقل التكنلوجيا والمعلومات معايير الصحة المناسبة[2].

3-**منظمة التغذية والزراعة (FAO)**: تأسست عام 1945 في مدينة كوبيك ثم في عام 1951 تم نقل مقرها الى واشنطن DC، ثم إلى روما بإيطاليا.

- ✓ وهي بمثابة الهيئة المرجعية الرسمية للأمم المتحدة بشأن الطقس والمناخ والماء توفر المنظمة الية فريدة لتبادل المعلومات والبيانات بشكل سريع كما انها تقدم اسهامات كبرى في تحقيق التنمية المستدامة والسلامة والامن في العالم والحد من خسائر الأرواح والممتلكات

---

[1] عبد المومن مجدوب، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، مرجع سابق ذكره، ص 629.

[2] الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، مدخل إلى البيئة والنظام البيئي، شركة جرافيت الشرق الأوسط للخدمات البيئية المحدودة، الأنظمة والتشريعات الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية والإقليمية التي وقعت أرصاد المملكة العربية السعودية، ص

الناجمة عن مخاطر الكوارث الطبيعية فضلا عن انها تحافظ على البيئة والمناخ العالمي الصالح للأجيال الحالية والمقبلة.[1]

✓ تتمحور أهدافها حول:

1- القضاء على الجوع وانعدام الامن الغذائي وسوء التغذية.

2- القضاء على الفقر ودفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع.

3- الإدارة المستدامة واستغلال الموارد الطبيعية بما فيها الأرض والمياه والهواء والمناخ والموارد الوراثية الصالحة لأجيال الحاضر والمستقبل.

المبحث الثالث: التنمية البيئية المستدامة والآليات الافريقية لمواجهة التهديدات البيئية

تعد ميكانيزمات الافريقية من اهم الاستجابات الإقليمية للتصدي لآثار التهديدات الافريقية من خلال دور الاتحاد الافريقي ومختلف الأطر والمبادرات الإقليمية الأخرى الى جانب جهود الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات البيئية.

المطلب الأول: دور الاتحاد الافريقي

يقوم الاتحاد الافريقي على مجموعة من الاليات الخاصة بالنظام البيئي لمواجهة التهديدات البيئية على راسها تغير المناخ:

الآلية الأولى للاتحاد هي "إدارة الاستقلال من الدول الاستعمارية من خلال توفير حلول افريقية بحتة للتحديات التي تواجه القارة.

أما الديناميكية الثانية: "إدارة الاعتماد المتبادل والتي تتعلق بالتفاعل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول الأعضاء لضمان السلم والامن والاستقرار، فهذا من شانه تعزيز وإرساء المعايير المشتركة لبناء امن المجتمع.

أما الآلية الثالثة: هي "إدارة التدويل" والتي تشير الى علاقة الاتحاد الافريقي مع الجهات الدولية الأخرى.[1]

[1] عبد المومن مجدوب، مرجع سبق ذكره، ص631.

فخلال عام 1987 أدت العديد من التطورات الإقليمية الكبرى إلى تغيرات ملموسة في طرق إدارة القضايا البيئية في افريقيا، وفي عام 2002 من اجل التركيز بشكل كبير على التطورات الإقليمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتسارعة وفي هذا السياق أطلق القادة الأفارقة خطة كبرى لتنمية الاقتصادية الاجتماعية في عام 2003 أطلق عليها الشركة الجديدة من أجل التنمية في افريقيا.

وقد تبنت الجمعية العامة نيباد في إطار عمل لتنمية افريقيا ثم بموجب تطوير خطة العمل للمبادرة البيئية عام 2003، والتي تعد من أحدث السياسات الافريقية في افريقيا[2].

وكان اعلان الاتحاد بشأن تغير المناخ والتنمية في افريقيا الذي جاء في قمة جانفي 2007، وأول وجهة نظر مشتركة من كل رؤساء الدول الافريقية على قضية تغير المناخ، ودعا الأعضاء الى التصديق على بروتوكول "كيوتو"، وتعزيز التعاون بين المكاتب الوطنية للأرصاد الجوية، وتعزيز البحوث، خصوصا في مصادر الطاقة المتجددة والغابات والزراعة لزيادة المؤونة ونقل التكنلوجيا والضغط على الدول المتقدمة على أساس مبدأ (الملوث يدفع) والسعي لتخفيض أكبر الانبعاثات الغازات الدافئة.[3]

وفي جويلية 2009 وافقت القمة العادية للاتحاد الافريقي على انشاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية بشأن تغير المناخ الذي يضم كل من (الجزائر، جمهورية الكونغو، اثيوبيا، كينيا، وموريشيوس والموزمبيق ونيجيريا واوغندا ورئيس الاتحاد الافريقي ورئيس المفوضية ورئيس المؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة وخلصت القمة بانضمام الاتحاد الافريقي لاتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو).

وفي الذكرى الخمسين للاتحاد الافريقي وبالتحديد في مؤتمر اتحاد في اديسا بابا من 26 الى 27 ماي 2013 اقترح وفد بوركينا فاسو بصفته رئيس المجموعة الافريقية الطرف في

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تم تصفح الموقع 2017/03/06 http://www.fao.org/about/ar/

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية 4، البيئة من أجل التنمية. ص ص 203-204.

[3] الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، تقرير عن تغير المناخ والتنمية في إفريقيا مارس 2010، ص 2، تم تصفح الموقع 2017/03/06،
http://www.uneca.org/sites/default/files/pageattachment/com201report-onclimatechange-anddevolepement-inafricaar.pdf

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتناولت اجتماعات الاتحاد الافريقي مسالة على مستوى اللجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي الوزاري ومؤتمر الاتحاد الافريقي (لرؤساء الدول والحكومات) وفي الاطار الذي اعتمده المؤتمر في هذا الصدد دعا رؤساء الدول والحكومات الافريقية الى ادراج مسالة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف من أولوياتها السياسية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وحث الحكومات على جعل مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف محور تركيز النقاش بشان جدول اعمال التنمية لما بعد عام 2015.[1]

المطلب الثاني: الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الإقليمية

يلعب هذا النوع من الاتفاقيات دورا كبيرا في دعم وتكميل الاتفاقيات العالمية من خلال سد الفراغ والتغيرات التي لم تتطرق اليها الاتفاقيات العالمية بالإضافة الى تسهيل العمل المشترك بين الأطراف في معالجة القضايا البيئية من على المستوى الإقليمي بدلا من الإطار الوطني ومن بين هذه الاتفاقيات نذكر:

الاتفاقية الافريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية:

في عام 1968 أقرت منظمة الوحدة الافريقية اتفاقية الجزائر بشأن حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، ودخلت حيز التنفيذ في جوان 1969 وتلتزم الأطراف من خلالها باتخاذ التدابير اللازمة لحفظ التربة وتنمية الموارد النباتية والحيوانية بالإضافة الى وضع الضوابط لحفاظ هذه الموارد ومنبعها من التلوث كما يلتزم بحماية النباتات وحسن استخدام وإدارة الغابات ومراقبة حرق الغابات والرعي المفرط.

وفي عام 2003 بتحديد في مايو بالموزمبيق، تقرر الاتحاد الافريقي بنسخة معدلة من الاتفاقية التي لم تدخل حيز التنفيذ الا بالمصادقة عليه في 2014، 12دولة بان تدخل حيز التنفيذ الا بعد المصادقة.

[1] الأمم المتحدة، اتفاقية مكافحة التصحر(النظر في متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)، تم تصفح الموقع يوم 2017/03/06
http://www.unecd.int/lists/officieldocuments/cop11/sara.pdf.

وتمثل اتفاقية مابوتو، استجابة افريقيا للتغيرات في المواقف والتطورات القانونية والمنظورات السياسية والعلمية، حيث تتناول مجموعة واسعة من القضايا القارة بما في ذلك قضايا القارة المستدامة الكمية والنوعية للموارد الطبيعية مثل التربة والأرض والهواء والمياه والموارد البيولوجية، وتسعى الى ادماج الاستراتيجية الإدارة البيئية في الطموحات التنمية الاجتماعية والاقتصادية...الخ.[1]

اتفاقية التعاون في حماية التنمية البيئية الساحلية البيئية في منطقة غرب افريقيا (اتفاقية ابيدجان):

واعتمدت في 1981ودخلت حيز التنفيذ في 1984، وتتمثل أهدافها في حماية البيئة البحرية، والمناطق الساحلية والمياه الداخلية ذات الصلة التي تدخل في اختصاص دول منطقة وغرب ووسط افريقيا وتشمل هذه المعاهدة السواحل من موريتانيا الى ناميبيا، التي تمتد حوالي8000 كلم، وتمثل أيضا على حماية والمحافظة على الأنظمة الايكولوجية النادرة، والحساسة وتطوير الخطوات الارشادية في تقييم الاثار البيئية وتشكيل الإجراءات التي تحدد المسؤولية والتعويض[2].

معاهدة باماكو لحظر توريد النفايات المضرة الى افريقيا والسيطرة على حركتها عبر الحدود وادارتها داخل افريقيا 1991:

اعتمدت تحت الرعاية منضمة الموحدة الافريقية كبديل لاتفاقية بازل، حيث كانت دول الأعضاء في حالة توتر ايزاء قضية استغلال الشركات الأجنبية بلدانهم من اجل التخلص من النفايات السامة، الامر الذي اكدت عليه عملية اغراق النفايات الخطيرة في كل سواحل نيجيريا، جيبوتي، غينيا الاستوائية، السير لليوم، بالإضافة الى ذلك كانت هناك تقارير عن بعض الدول الافريقية التي دخلت اتفاقيات مشبوهة مع شركات لإلقاء النفايات السامة على

[1] المنظمة القانونية الاستشارية لأسيا وإفريقيا والتنمية المستدامة، الأمانة المنظمة (AALCO)، الهند، نيودلهي، ص 58، تم تصفح الموقع 2017/03/06، http://www.aalco.int/environment-arabic-final.doc

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية 2000، المرجع سبق ذكره، ص 226.

أراضيها، وتسعى أيضا على هذه المعاهدة الى حظر ومنع استراد النفايات الخطيرة الى افريقيا والغرض من هذه الاتفاقية يقوم أساسا على حماية المنطقة من الخطر المتزايد على صحة الانسان جراء النفايات الخطيرة، أصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول في 22افريل 1998.[1]

اجتماع افريقيا لحماية البيئة في موريتانيا1مارس 2017:

عقد في موريتانيا اليوم الافريقي للبيئة وسط دعوات لتفعيل الاتفاقيات المشتركة بشأن حماية البيئة في الدول الافريقية كجزء من خطة التنمية.[2]

وفي هذا الإطار استعرض الوزير البيئة والتنمية المستدامة السيد: "اميدي كامرا"جهود الحكومة في مجال الحفاض على البيئة كما قام باستعراض المعاهدات والاتفاقيات التي تم ابرامها والمصادقة عليها من طرف موريتانيا من 1992 الى 2012 في ريو و2002 في جوهانسبورغ وكوبنهاغن 2009 ودوريان 2011 ونيويورك2015 ومراكش 2016 إضافة الى العديد من الاستراتيجيات وسياسات العمل والخطط العمل الوطنية في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي.[3]

وقال ممثل منظمة (اليونيسف) "سليمان جاياتي"، ان الاقتصاد الافريقي يعتمد على الموارد الطبيعية التي تشكل هي الأخرى نظاما لحياة جزء كبير لسكانها وان الإشكاليات البيئية تعتبر من الأسباب الرئيسية والفقر والتخلف معربا عن استعداد وكلات الأمم المتحدة للمساعدة في خطط حماية البيئة.

وأشار ممثل الاتحاد الافريقي "المامي دافا" الى أهمية تنوير الرأي العام الوطني حول أهمية الحفاض على النظام البيئي والتنوع البيولوجي في القارة.

---

[1] أبراهيم عبد الجليل، التعاون ما بين بلدان الجنوب في الإدارة البيئية، تم تصفح الموقع في 2017/03/09 http://unctad.org/meetings/en/sessionaldocuments/tdb55d3ar.pdf.

[2] محمد فال الشيخ، اجتماع افريقي لحماية البيئة، الجديد العربي، نواكشط، 01 مارس 2017، تم تصفح الموقع 2017/03/05 http://yomgedid-kenanaonline.com/postes/53673.

[3] أنشطة الحكومة، المشاركون في تظاهرة اليوم الافريقي يؤكد على أهمية تنسيق الجهود للحد من اختلالات البيئة، نواكشط، وكالة موريتانيا للأنباء، ص 2017/03/03، تم تصفح الموقع يوم 2017/03/08، http://www.gafrd.org/postes/680344.

واختار ومجلس الوزراء الافريقي عام2010، 1 مارس من كل عام باعتباره اليوم الافريقي لحماية البيئة، "تكريمالدور" لونكاري ماتاني سيدة كنيسة.

استضافت موريتانيا عام2015 اجتماع لمشروع الصور "الأخضر الكبير" وهو مشروع يهدف الى انشاء حاجز من الغطاء النباتي لإيقاف زحف الرمال وتصحر عبر دول الجنوب الصحراء من خلال تشجير احزمة خضراء تمتد من موريتانيا الى جيبوتي بطول 7000كلم وبعرض 1كلم.[1]

الدورة 12 لمؤتمر الوزراء الافريقيين المعني بالبيئة: تم عقده في 2008 حيث اكل على اتفاق عالمي بشأن المناخ وذلك بتحقيق مصالح المنطقة وتلبية احتياجاتها.

بحلول نهاية 2009، شدد الوزراء على الحاجة الى تحدد افريقيا الرسالات السياسية الأساسية التي ستضيف معلومات الى عملية تنافس بالنسبة الى الالتزامات التي طلبت من المجتمع الدولي ان يفي بها والإجراءات التي تقوم بها البلدان الافريقية بتنفيذها.

وفي هذا السياق أيضا طلب الوزراء الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ان ينظم بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الافريقي ومؤسسات حكومية دولية أخرى ذات صلى سلسة من الاجتماعات التحضيرية للمتفاوضين بشأن مسألة تغير المناخ في افريقيا.

ومباشرة عقب الدورة 12للمؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة، مشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الافريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا وجهات افريقية إقليمية ودول إقليمية.

بالإضافة الى التركيز على اجتماع الجزائر العاصمة جدير بان يتولى اهتماما خاصا بالنظر إلى انه نظم بمبادرة محلية واشتركت في رعايته اللجنة الاقتصادية لإفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، شمل هذا الاجتماع جلسة تحضيرية لمركز تنسيق والمفاوضين وجراء

[1] محمد فال الشيخ، اجتماع افريقي لحماية البيئة، الجديد العربي، نواكشط، 01 مارس 2017، تم تصفح الموقع 2017/03/05، http://yomgedid-kenanaonline.com/postes/53673.

وزاريا وشكل الاجتماع منتدى تحضيريا لمجموعة المفوضين الأفارقة للدورة 14 لمؤتمر الأطراف التي عقدت في بولندا في ديسمبر 2008...الخ.[1]

[1] لجنة الخبراء للاجتماعات السنوية المشتركة الثانية لمؤتمر الاتحاد الافريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير مرحلي عن تغير المناخ والتنمية، القاهرة من 2-5 حزيران 2009، القاهرة، مصر، ص 6-7.

المطلب الثالث: الاستدامة البيئية في إفريقيا

تعد الاستدامة البيئية هي الأخرى أحد اهم الآليات المباشرة لحماية البيئة لأنها تتعلق بالتدابير والاستراتيجيات المتخذة للحد من التدهور البيئي، ومن هنا وجب على الدول الافريقية البحث في تكريس في الاستدامة البيئية وذلك بهدف مواجهة احتياجات المجتمعات دون الحاق الضرر بالموارد الطبيعية او استنزافها حتى لا تضر بحقوق الأجيال القادمة من خلال مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

وجب على الدول الافريقية في مجال المياه البحث في إمكانية تنسيق وتعاون وبناء الثقة والإدارة الجماعية للمياه الجوفية المشتركة بالإضافة الى رفع القدرة على الانتفاع بالمعلومات المتبادلة خصوصا تلك المعلومات التي تخص الطبقات الجوفية غير منظورة وكذا السعي الى عقد اتفاق مع جميع الدول المشتركة في المياه السطحية والجوفية استنادا الى مواثيق دولية وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة الملاحية.

اما فيما يخص الحد من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر يجب عليها ان تسعى في ان تكون جهودها موجهة لتنمية موارد الأرض في المناطق الجافة والشبه الجافة تنمية متواصلة ومستدامة، القائمة على استغلال العقلاني للأراضي واستخدام الوسائل التقنية الحديثة التي تساعد على الحفاض على الأراضي، بالإضافة الى حماية الأشجار من جهة، والبحث عن إمكانية زرع غطاء نباتي كثيف من جهة أخرى لمكافحة التصحر وتعرية التربة.

تسيير المتكامل للمناطق الساحلية والبحرية وحماية الساحل من خلال الوعي وتطوير سياسة ترمي الى تحقيق استفادة من الثروات الساحلية والمائية بالإضافة الى حماية السواحل الافريقية المطلة على البحر وحماية الصيد البحري من الانتهاكات.

اما الآليات المساعدة على مكافحة التغيرات المناخية التي تعد أحد اكبر المشاكل وجب على الدول الافريقية، وباعتبارها اكبر عرضة للتغيرات المناخية ان تبحث عن اليات للتكيف ولتطوير تقنيات للتخفيف من حدة آثار التغيرات المناخية وذلك من خلال دمج هذه العمليات

ضمن سياسات التنمية المستدامة في جميع المستويات (سواء الاقتصادي او الاجتماعي او البيئي) في استراتيجياتها وخططها التنموية مع إدارة سياسية حقيقية لتتكفل بهذا الجانب.[1]

[1] عمر خلف الله، مرجع سبق ذكره، ص 135.

خاتمة:

متتبع لتطور قضايا البيئية على المستوى الجهود الدولية، لحماية البيئة وعلى المستوى الأكاديمي، يكتشف مدى أهمية البيئية في العلاقات الدولية خاصة بعد الحرب الباردة الذي أعطى مفوها أوسع اكسب قضاي البيئية وتهديداتها أهمية كبيرة في حقل الدراسات الأجنبية، ثم مع ظهور مفهوم الأمن الإنساني والذي ربط البعد البيئي بمختلف أبعاد الأمن الإنساني الأحرى، وبتالي ربط التهديدات البيئية المتنوعة بالمخاوف الأمنية، أمر في غاية الأهمية لضمان أقصى ما يمكن من السلامة والأمن.

عانت القارة الأفريقية في الماضي من ظاهرة الاستعمار الذي يعتمد على القوة العسكرية، وسرعان ما خرجت من هذا النفق لتجد نفسها في نفق آخر، لا يقل خطورة على الاستعمار العسكري، وبالتالي يمكن القول أن ما تعاني منه القارة السمراء من مشاكل سياسية وأزمات اقتصادية أنهكت الوضع القائم فيها، وغيبت الأمن الانساني، وإلى جانب هذه الوضعية الحرجة التي تمر بها مختلف دول القارة، كان أيضا لانعكاسات وتداعيات التهديدات البيئية عليها الأثر الواضح، فمن خلال دراستنا للموضوع يتضح لنا أن القارة الافريقية من أكثر القارات في العالم تضررا من آثار التهديدات البيئية، وعلى رأسها التغير المناخي، والتدهور البيئي، الجفاف.....إلخ

بالإضافة إلى ما سبق فإن القارة الإفريقية تسقط عليها كل الدلائل الواقعة التي تبين مدى تأثر الأمن الانساني بكل أبعاده المختلفة من تبعيات التهديدات البيئية، وبعد الإجابة على الإشكالية المركزية وإثبات فرضيات الدراسة في المعالجة العلمية للموضوع، يمكن إبراز ما توصل إليه البحث من نتائج في النقاط التالية:

- تعاني القارة الإفريقية من مختلف انواع التهديدات البيئية التي تمس كل بعد من ابعاد النظام الإيكولوجي والتي تؤثر سلبا على الدول والانسان، على حد سواء، فمن خلال التحديات المتعلقة بتغير المناخي، تعد القارة الإفريقية من أكبر المتضررين من آثار تغير المناخ من احتباس حرارة وارتفاع درجات الحرارة بالرغم أن القارة الإفريقية لا تساهم إلا ب 3.8% من انبعاثات غاز CO_2.

- إن الأخطار البيئية هي ظاهرة عالمية في أسبابها وحلولها على حد سواء، وهي أيضا تحديات شاملة من حيث أن معظم النشطات الإنسانية تساهم في بلورتها، في المقابل يتأثر البشر بتداعيات تأثير هذه التهديدات وتعد القارة الإفريقية من أكبر المتضررين من التهديدات البيئية وتدفع ضريبة تقدم الدول الصناعية، وهذه الضرر لمس الإنسان والدول الإفريقية في مختلف مجالات اقتصاد، الأمن الغذائي والصحي، بالإضافة إلى نضوب الموارد الطبيعية وندرة المصادر والتي تسمى (بحروب المستقبل) والتي بدأت تعدياتها في إفريقيا، بسبب الصراعات السياسية بين الدول الإفريقية حول مصادر استراتيجية تتخطى حدود الدول في مقدمتها المياه.
- تساهم الأمم المتحدة، والوكالة المتخصصة في مجال البيئة والتابعة للأمم المتحدة، دورا كبيرا في مواجهة أخطار التحديات البيئية من خلال آلياتها المتنوعة والمتمثلة في عقد المؤتمرات الدولية المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئية.
- بالإضافة إلى الجهود التي تنطلق من المستوى الإقليمي لإفريقيا وقصد إيجاد حلول لهذه التحديات.

ولكن في حالة عدم قيام جميع الدول الإفريقية بتوحيد الآراء حول هذه التهديدات في مختلف المحافل الدولية والقيام بالتدابير اللازمة من خلال الوقوف على حقيقة التهديدات البيئية والنتائج الصادرة عنها والشروع في تطبيق هذه التدابير على أرض الواقع انطلاقا من إرادة سياسية حقيقة لمواجهة هذه الأخطار مع مراعات التنمية البيئية المستدامة والضغط على الدول الصناعية الكبيرة للمساهمة في إيجاد حلول لهذه المشاكل باعتبارها المسؤول الأول لعض التهديدات البيئية، بالإضافة أن التهديد البيئي لا يمس فقط إفريقيا، لأن تدهور الوضع الإنساني في إفريقيا، يتعكس سلبا أيضا على باقي دول العالم خاصة الدول المجاورة للقارة الإفريقية والتي تستقبل سنويا العديد من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين

ويمكن القول أن السيناريو المتوقع أو السائد، هو استمرار الوضع القائم في القارة الإفريقية، لأن الدول الكبرى المتسببة في الجزء الأكبر من هذه التهديدات، والتي يعتمد اقتصادها على الصناعة، وعليه منطقيا لا يمكن لهذه الدول أن تتنازل أو تقوم بتخفيض من إنتاجها الصناعي لأنه يمثل عصبها الاقتصادي، أما الدول الإفريقية إلا لم نقل معظمها، فهي

فقيرة منهكة من الديون وتعاني من التبعية للخارج من جهة ومن جهة أخرى تفتقر للتكنولوجيا الحديثة التي تساعد على إيجاد حلول ومعالجة المشاكل البيئية في إفريقيا.

بالإضافة كما قلنا سابقا أنها تفتقر للسيولة المالية لإقتناء هذه التكنولوجيا، المحتكرة من طرف الدول المصنعة.

فهرس المراجع

المصادر:

القرآن الكريم

سنة النبوية

الكتــب

1. أبو عطاء رياض الصالح، دور القانون الدولي في مجال حماية البيئة، القاهرة، درا النهضة العربية، ط2.
2. أبوعين كوثر، النظام البيئي وصحة المجتمع، الأردن، عمان، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
3. إبراهيم محمد التوام إبراهيم، أبعاد مفهوم الامن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، كليه علوم الجغرافيا والبيئية–قسم البيئة والتكنولوجيا–جامعة الخرطوم.
4. باترمحمد وردم، العالم ليس للبيع– مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأردن، عمان، الأهلية لنشر والتوزيع، ط1، 2003.
5. بن صادق عبد الوهاب رجب هشام، الامن البيئي، الرياض، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، ط2، 2006.
6. بن عنتر بين عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية لطباعة والنشر، 2006.
7. بيروني هلغين، القطاع العسكري في محيط متغير (في التسلح ونزع السلاح والامن الدولي)، ترجمة، فادي حمود وآخرون، بيروت، مركز الدارسات الوحدة العربية، 2004.

8. بوزنادة معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

9. السعيداني عبد الرحمان محمد، البيئة (طبيعتها-أسبابها-أثارها-كيفية مواجهتها) القاهرة، مصر، دار الكتاب الحديث، 2007.

10. القصاص محمد عبد الفتاح، تدهور الأراضي في المناطق الجافة(التصحر)، سلسة كتب شهرية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، جانفي 1998.

11. طراف عامر، التلوث البيئي والعلاقات الدولية، بيروت، لبنان، هجد المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، ط1، 2008.

12. عرفة محمد أمين خديجة، الأمن الإنساني (المفهوم والتطبيق والدول)، الرياض، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1.

13. عبد القوي السيد سامح، التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2012.

14. عطية طارق إبراهيم الدوسقي، الأمن البيئي (النظام القانوني لحماية البيئة)، الإسكندرية، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2009.

15. علوي مصطفى، مفهوم الامن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (في قضايا الامن في اسيا)، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر،2004.

16. عمارة محمد، مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام، القاهرة، مصر، مكتبة الإمام الخاري،2009.

17. قاسم مصطفى خالد، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الإسكندرية، مصر، دار الجامعية، 2007.

18. كيالي عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسة والنشر،1975.

19. مـارتن غـريفيش أوكلاهـان، المفـاهيم الأساسـية فـي العلاقـات الدوليـة، ترجمـة، مركز أبحاث الخليج، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008.
20. مقري عبد الرزاق، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، الجزائر، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.
21. ميهوبي عبد الحكيم، التغيرات المناخية (الأسباب والمخاطر ومستقبل البيئة العالمي)، الجزائر، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2014.
22. نعمان جلال محمد، الاستراتيجية والدبلوماسية البروتكول بين الإسلام والمجتمع الحديث، ط1، بيروت، المؤسسة العربية لدراسة والنشر،2004.

المقالات:

1. أحمد أبو زيد محمد: "هل تصبح التغيرات المناخية مصدر للنزاعات وزعزعة الاستقرار السياسي"، الدبلوماسي، العدد 29، مارس 2008.
2. عادل حارش، النظرية الواقعية هل مازالت نظرية سيد أم لا لتفسير العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصاد والسياسة.

مذكرات التخرج:

1. بن حسين سليمة، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيرها على منطقة غرب المتوسط ،جامعة الجزائر3، 2013.
2. تباني وهيبة، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي (دراسة حالة الإرهاب)، مـذكرة لنيـل شـهادة الماجسـتير فـي العلـوم السياسـية، تخصـص، دراسـات مغاربيـة ومتوسطية الأمن والتعاون، جامعة مولد معمري، تزي وزوو، 2014.
3. حموم فريدة، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004.

4. خلف الله عمر، التهديدات البيئية وفعاليات الاستجابات السياسة في إفريقيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، التخصص، دراسات إفريقية، كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر3، 2012.
5. خنتاش عبد الحق، مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2011.
6. دير أمينة، أثر التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في إفريقيا (دراسة حالة دول القرن الإفريقي)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص، استراتيجية وعلاقات دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
7. كسرى مسعود، أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة الجزائر3، meskessra@yahoo.fr.
8. ميهوبي نفيسة، الامن البيئي في منظفة المتوسط (التحديات والأفاق)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص، استراتيجية وعلاقات دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.

المجلات والدوريات:

1. بن عنتر عبد النور، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، السياسة الدولية، العدد160، المجلد40، 2005.
2. الأمين فتحي حسين، تلوث الهواء والمخاطر البيئية الناجمة عن عوادم المركبات في مدينة مصراته، جامعة مصرته، كلية الهندسة، قسم الهندسة الميكانيكية، المجلة الدولية، المحكمة للعلوم الهندسة وتقنية المعلومات، المجلد2، العدد1، 2015.
3. الحربي سليمان عبد الله، مفهوم الأمن (مستوياته، صياغته، وتهديداته)، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم سياسية، العدد19، 2008.

4. خالد موسى المصري، الوضعية ونقدها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد30، العدد1، 2014.
5. شكراني حسين، تقرير عن مؤتمر كوبن هاجن حول المناخ، المستقبل العربي، العدد 383، 2011.
6. عبد الإله محمد الحسين هبد السلام، الأثار البيئية والصحية المتوقعة في ظاهرة التغيرات المناخية في السودان، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد33، جامعة الجزيرة، السودان، 2009.
7. عديلة محمد الطاهر، المقاربة النسوية في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، لمسيلة، مجلة الفكر، العدد13.
8. عون مالك، رهان الثروات... تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية، السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، المجلد46، العدد2011،186.
9. مجدوب عبد المؤمن، مكانة السياسة البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة، ورقلة، العدد15، 2016.
10. محمد سليم علي– أشتيه: التنوع الحيوي أهمية وطرق المحافظة عليه: وحدة أبحاث التنوع الحيوي والتقنية الحيوية، مركز أبحاث التنوع الحيوي والبيئة كاتل، نابلس، فلسطين، سلسلة دراسات التنوع الحيوي والتقني والبيئي، النشرة رقم1، 2002.
11. ناهي السعيد علي غليس، المفهوم والمنظومة الجغرافية لظاهرة التصحر، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية المجلدة، العدد15، 2009.
12. نوفل النعمان محمد، اقتصاديات التغير المناخي الأثر والسياسات، جامعة المنوفة، المعهد العربي للتخطيط، العدد24 ، 2007.

المؤتمرات والتقارير الدولية:

1. الأمم المتحدة، اتفاقية مكافحة التصحر، النظر في متابعة نتائج المؤتمر الامم المتحدة لتنمية المستدامة المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة للمكافحة،
http://www.unecd.int/lists/officieldocuments/cop11/sara.pdf.
2. الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا: تقرير عن تغير المناخ والتنمية في إفريقيا مارس 2010 ،
http://www.uneca.org/sites/default/files/pageattachment/com201r
.eport-onclimatechange-anddevolepement-inafricaar.pdf
3. الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، مدخل إلى البيئة والنظام البيئي، شركة جرافيت الشرق الأوسط للخدمات البيئية المحدودة، الأنظمة والتشريعات الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية والإقليمية التي وقعت أرصاد المملكة العربية السعودية.
4. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، الأثر البيئي لوسائط التبريد (أساسيات تلوث الهواء)، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، الوحدة الثانية، المملكة العربية السعودية.
5. أنشطة الحكومة، المشاركون في تظاهرة اليوم الافريقي يؤكد على أهمية تنسيق الجهود للحد من اختلالات البيئة؛ نواكشط، وكالة موريتانيا للأنباء،
http://www.gafrd.org/postes/680344
6. المنظمة القانونية الاستشارية لأسيا وإفريقيا والتنمية المستدامة، الأمانة المنظمة (AALCO)، الهند، نيودلهي، http://www.aalco.int/environment-arabic-
final.doc
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات الأمن الإنسان في البلدان العربية
8. برنامج الأمم المتحدة للبيئة: تقرير البيئة العالمية 2000، البحرين، المنامة: عالم الترجمة 2000.

9. برنامج الأمم المتحدة للبيئة: التنوع البيولوجي للغابات (كنز الأرض الحي)، أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ماي 2011.
10. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2011.
11. عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من المنظور الاقتصادي، أعمال ندوت الأمن العربي–التحديات الراهنة...والتطلعات المستقبلية،من9 إلى1996/01/11، باريس فرنسا، مركز الدراسات العربي–الأوروبي،1996.
12. لجنة الخبراء للاجتماعات السنوية المشتركة الثانية لمؤتمر الاتحاد الافريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية: تقرير مرحلي عن تغير المناخ والتنمية: القاهرة من 2–5 حزيران 2009، مصر.
13. مؤتمر تغيير المناخ بالدوحة: نشرة مفاوضات الأرض، المجلد 12، رقم 556، الاثنين، 2012/11/26.
14. منظمة الأغذية وزراعة الأمم المتحدة، توقعات البيئة العالمية 4. من أجل تنمية كينيا، نيروبي 2007.
15. منظمة التعاون الإسلامي: مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة –ريو+20، مركز الأبحاث الاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية "التعاون من أجل التنمية http://www.sesric.org/event-delai-ar.php?id-691
16. منظمة الصحة العالمية، يوم الصحة العالمية 2007، ورقة قضايا: الاستثمار في الصحة لبناء مستقبل أكثر أمنا، تم تصفح الموقع يوم 2017/02/23، http://www.who.int/world-health-day/previous/2017/files/issuespaperfind.lowres-ar.pdf?ua=1

المواقع الالكترونية:

1. أزهر حسين عبد الرحيم، ظاهرة الاحتباس الحراري (الأسباب، التداعيات، المقترحات والحلول)، http://dimarsi.iua.edu.cd/magazinel.pdf

2. البوزيد عاصم عبد الباسط زيدان ، النسوية في العلاقات الدولية، منتدى لها أونلاين، في 22-11-2016، www.lahaonline.com

3. العدوي محمد أحمد علي ، الأمن الإنساني ومنظمة حقوق الانسان؛ دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، http://www.policemc.goveph/reports/2011/april/11-4-2011/634381389594978423.pdf

4. اللاء عيسى، مفهوم الامن الإنساني، منتدى الموضوع، **mawdoo3.com**

5. الشهابي عصام ، تأثير التغيرات المناخية على صحة الانسان، http://www.philadelphia.edu.jo/philadreview/issues/no5/22.pdf.

6. أماني السنور، مدرسة كوبنهاجن ولعبة الديكورات الأمنية، www.sosapost.com

7. آيت عبد السلام صابر، النظرية الواقعية الجديدة، مدونة جسور الدراسات الدولية، interationalstudiesbriges.blogspot.com/2012/04/blog_post_4206.html

8. إبراهيم عبد الجليل، التعاون في ما بين بلدان الجنوب في الإدارة البيئية، http://unctad.org/meetings/en/sessionaldocuments/tdb55d3ar.pdf .

9. برقوق أمحند ، دراسات النقدية حول الأمن، منتديات طموحنا، 31-05-2011، https://www.tomohha.net

10. بوابة بو جديد المجتمعية، حروب المياه في إفريقيا، نشرت في 04 أفريل 2009 بواسطة yomgedid، المصدر موقع محيط، yomgedid.kenanonline.com

11. تاكايوكي ياميورا، مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة عادل زقار، www.geacitees.com/adelzeggagh/secpt.html

12. عبد الرحمن أحمد عثمان، تأثير الحروب والنزاعات على التعليم في افريقيا، http://dimarsi.iua.edu.sd/iua-magazine/african-studies/47/002.docx

13. عبد المنصف مي حسين، النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية، مركز الدراسات والأبحاث في العالم العربي،2013/04/20، http://www.ssrcaw.org

14. عمر محمد سالم، التعاون العربي الإفريقي في مجال إدارة الموارد المائية، المنتدى الرفيع المستوى والتعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار والتجارة من أجل تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الافريقية، طرابلس، ليبيا، 2010/09/26.

15. عوض خليفة موسى، التعاون الافريقي في تحقيق الامن الغذائي، ملتقى الجامعات الافريقية التعاون والتداخل، الندوة العلمية، محور الحوارات، جامعة افريقيا العالمية، 2006، http://dimarsi.iua.edu.sd/iua-magazine/african-studies/37/11.doc.

16. فال الشيخ محمد ، اجتماع افريقي لحماية البيئة، الجديد العربي، نواكشط، 01 مارس 2017، http://yomgedid-kenanaonline.com/postes/53673.

17. فايق حسن حاسم الشجيري، البيئة والأمن الدولي، https://annbaa.org/nbahome/nba72/bee.htm،

18. مريم شريم، التصور الامني لمدرسة كوبنهاجن، منتدى حوار المتمدن، 20-01-2014، www.m.ahewar.org.

19. معاجم، معنى أمن في معاجم اللغة العربية، قاموس عربي-عربي، 2013، https://www.maajim.com.

20. منتدى شباب السودان المبدع، مفهوم الأمن والسلم، 2011/10/28، تم تصفح الموقع في2017/02/16.

21. نعيم لبنى ، مفهوم الأمن البيئي العالمي، www.lohaonline.com.